Bushra Salman Hussain AL-OBAIDI¹

**CRIMINAL PROTECTION THE POLITICAL PARTICIPATION OF
WOMEN: A FUNDAMENTAL ISSUE FOR THE ADVANCEMENT :
PARTICIPATION IN ELECTIONS AS A MODEL**

<http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.7-3.15>

Research Article

Received:

31/05/2021

Accepted:

03/07/2021

Published:

01/09/2021

This article has been
scanned by iThenticat
No plagiarism detected

Copyright © Published
by Rimak Journal,
www.rimakjournal.com

Rimar Academy, Fatih,
Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

Abstract:

The protection of women's political participation is a fundamental issue for the advancement of women around the world and for the advancement of all mankind, according to what was stated in the Beijing Declaration. The international community believes that women are affected, just like any man, by the challenges facing humanity in the twenty-first century, whether with regard to development. Economic and social, or with regard to peace and security, but that women are often the most affected by these challenges and therefore must participate in decision-making processes in all areas with equal force and the same numbers. There is no policy more important than the political empowerment of women in preventing the outbreak of conflicts or in achieving reconciliation after the end of the conflict. With the increasing political participation of women, they still represent a small percentage in the higher and leadership ranks, which help in influencing the process of enacting laws and legislation in favor of women and their equality in society. In spite of Iraq's commitment to international conventions that guarantee women's political rights, women have not formed an effective force in parliament or political parties and are still absent from leadership positions in the country in spite the emphasis on their participation, on an equal footing with men due to security, political, social and economic threats. Its Rise to the ranks of crimes, it is a serious obstacle to their political participation, criminal protection for women's political participation and its impact on their human rights. For women's political participation and its impact on their human rights.

Research objectives/promote women's political participation by securing an effective criminal policy against threats to their political participation and activating the implementation of legal texts that criminalize these threats, as well as enacting penal texts to criminalize other acts that do not find criminal coverage for them within the legislation in force, which in turn will constitute protection for women in The scope of their exercise of their political rights, as well as deterring the perpetrators of these threats or those who are begging to commit them.

¹ Dr. , Al-Mustafa University College, Iraq, d_bushra_alaubadi@yahoo.com, <https://orcid.org/0000-0003-3484-0692>

The introductory plan/ includes an introduction, and an investigation that deals with studying the nature of political participation of women and their criminal protection and definition, their characteristics and conditions, as well as the forms of crimes that are electoral crimes and their clarification of their position in the laws in force of what is covered by these laws, as well as an explanation of what are actually electoral crimes but need legislative cover. Then we conclude the research with our findings and recommendations.

Key words: Criminal Protection, Women, Elections.

الحماية الجنائية لمشاركة المرأة السياسية وتأثيرها على حقوقها الإنسانية المشاركة في الانتخابات نموذجاً

بشرى سلمان حسين العبيدي²

الملخص

حماية المشاركة السياسية للمرأة، موضوع أساسي من أجل النهوض بالمرأة في أنحاء العالم ومن أجل تقديم البشرية جمعاء حسب ما جاء في إعلان بيجين. وإن المجتمع الدولي يؤمن بأن المرأة تتأثر مثلها تماماً مثل أي رجل بالتحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو فيما يتعلق بالسلام والأمن بل أن المرأة كثيراً ما تكون أشد تأثراً بهذه التحديات ومن ثم يجب أن تشترك في عمليات صنع القرار في جميع المجالات بنفس القوة وبنفس الأعداد. إذ لا توجد سياسة أكثر أهمية من تمكين المرأة سياسياً في منع نشوب النزاعات أو في تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع. ومع تزايد مشاركة النساء السياسية فأنهن مازن يمثلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية والتي تساعد في التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات لصالح المرأة ومساواتها في المجتمع.

ورغم إلزام العراق قانوناً بالاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة السياسية، إلا إن النساء لم يشكلن قوة فاعلة في البرلمان أو في الأحزاب السياسية وما زلن غائبات عن المواقع القيادية في الدولة رغم التأكيد على إشراكهن، وعلى قدم المساواة مع الرجل بسبب التهديدات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرقى إلى مصاف الجرائم، فهي عائق خطير أمام مشاركتها السياسية الحماية الجنائية لمشاركة المرأة السياسية وتأثيرها على حقوقها الإنسانية

أهداف البحث: تعزيز المشاركة السياسية للمرأة عن طريق تأمين سياسة جنائية فاعلة ضد التهديدات التي تطال مشاركتها السياسية وتفعيل تطبيق النصوص القانونية التي تجرم هذه التهديدات وكذلك تشريع نصوص جزائية لتجريم الأفعال الأخرى التي لا تجد تغطية جزائية لها في ضمن التشريعات النافذة فهذا بدوره سيشكل حماية للنساء في مجال ممارستهن لحقوقهن السياسية فضلاً عن ردع مرتكبي هذه التهديدات أو من تسول له نفسه ارتكابها

المخطط التعريفي: يشمل مقدمة وتمهيد ومباحث تتناول دراسة ماهية المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها جنائياً والتعريف بها وبخصائصها وشروطها، كذلك أشكال الجرائم التي تعد جرائم انتخابية وتوضيح موقعها في القوانين النافذة لما هو مغطى منها بهذه القوانين وأيضاً توضيح لما تعد فعلياً جرائم انتخابية ولكنها تحتاج إلى غطاء تشريعي. ثم نختم البحث بما نتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الحماية الجنائية، المرأة، الانتخابات.

² د.، كلية المصطفى الجامعة، العراق، d_bushra_alaubadi@yahoo.com

المقدمة:

بدأت المطالبة بمنح حق التصويت للنساء في القرن التاسع عشر من قبل الحركات النسوية الأمريكية والبريطانية (في يوم المرأة العالمي ... المرأة الى اين ؟، بلا تاريخ).

ومنذ ستينيات القرن الماضي بدأ المجتمع الدولي يدرك إن ظاهرة التمييز ضد المرأة واحدة من أهم العقبات التي تواجه خطط وبرامج التنمية في دول العالم النامي. وفي ذات الوقت بدأ خبراء التنمية ينظرون لموضوع التنمية بمعناه الشامل وما له من علاقة وثيقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان (حباشنة، بلا تاريخ).

وقد شهدت العقود الأخيرة تقدماً ملحوظاً في المشاركة السياسية للمرأة، وتزايدت في مناطق العالم أعداد المنظمات والشبكات والحركات النسائية كما تزايدت قوة في تأثيرها في السياسات المحلية والوطنية والدولية. وفي ذات الوقت نجح عدد قليل من النساء في قبول مناصب سياسية مهمة.

وعلى الرغم من هذه المكتسبات إلا أن التمييز القائم على أساس الجنس لا يزال عائقاً أمام مشاركة المرأة رسمياً في عملية اتخاذ القرار وسيطرتها على الموارد المادية والسياسية. ولا تتمتع المرأة حتى الآن في أية دولة من دول العالم بالمساواة مع الرجل في المكانة السياسية أو في قوة التأثير السياسي. وعلى الرغم من أننا الآن في القرن الواحد والعشرين نجد أن معظم القرارات التي تؤثر في مصير كوكبنا الأرض لا تزال تتخذ من دون مشاركة نصف سكانه، النساء.

وتوفر اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة أداة فاعلة لتناول قضايا المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية (المواد 7 و 8)، كما حدد منهاج عمل بيجين موضوع تبوء المرأة موقع السلطة وصنع القرار كأحد مجالات اهتمامه الحاسمة ورسم الخطوط العريضة للإجراءات العملية التي يتعين على الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والهيئات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية. فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة واتخاذها من أجل زيادة إمكانيات التمثيل السياسي للمرأة ومشاركتها الكاملة فيها.

وفي العراق، فإن قضية المرأة قد تطورت بتطور المجتمع وتأثرت بالحركة السياسية سلبي وإيجاباً كونها جزء منها ومرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً. فالمؤرخون يعدّون اسهام المرأة العراقية في ثورة العشرين في زمن الاحتلال البريطاني أول اسهامة وأول معركة خاضتها في تاريخها الحديث على الرغم من بساطة واختلاف أساليب نضال المرأة عن الرجل آن ذاك، وكانت تعد الخطوة الأولى في حياة المرأة العراقية عموماً والمرأة الفلاحية على وجه الخصوص، بسبب الظروف الاجتماعية السائدة آنذاك وتبعية المرأة للرجل بكل ما تعنيه التبعية من تفاصيل. وقد شهدت السنوات السابقة تنامياً واسعاً في الوعي الوطني والسياسي وشمل النضال من أجل الاستقلال والتصدي لمعاهدة 1930 الاستعمارية جماهير واسعة من ضمنها الجماهير النسوية.

وفي الخمسينيات لعبت المنظمات النسوية دوراً بارزاً في النضال من أجل تقديم الخدمات المختلفة للمرأة والطفولة والعائلة. وقدمت للسلطة مسودة مشروع قانون الأحوال الشخصية الذي أصبح فيما بعد قانون الأحوال الشخصية النافذ ذي الرقم (188) لسنة 1959 فضلاً عن خدمات كبيرة في مكافحة الأمية والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية. كما امتلأت في هذه المرحلة القطاعات العلمية والثقافية بأسماء عراقيات مبدعات تركن بصمات واضح، وعم الاختلاط بين الجنسين معظم الكليات والمعاهد الدراسية.

وفي الستينيات وصلت أول امرأة عراقية إلى سدة الحكم وعينت أول وزيرة عراقية في تاريخ الحكومات العراقية وهي (نزيهة الدليمي) وزيرة للبلديات (زهدي، بلا تاريخ) و (اوغلو، بلا تاريخ).

وبعد تولي حزب البعث الحكم نتيجة إسقاط سلطة عبد الكريم قاسم بانقلاب 1963، تعرضت الحركة النسائية للملاحقة والاعتقال وتعرضت للتعذيب والسجن فتعرضت هذه الحركة للردة والانحسار وفقدت الكثير من مكتسباتها.

وفي التسعينيات وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، أسهمت المرأة العراقية في الجنوب والوسط والشمال بشكل فاعل في انتفاضة عام 1991 ضد النظام الحاكم وقدمت الكثير من الضحايا عندما قمعت الانتفاضة بوحشية، وهذه المرحلة رافقتها تداعيات اجتماعية واقتصادية بسبب الحروب والحصار.

وبعد الاحتلال وسقوط نظام حزب البعث في عام 2003 كسرت المرأة العراقية تلك القيود التي فرضت عليها لعقود طويلة. وامتلاً العراق من شماله إلى جنوبه بعدد كبير من المنظمات النسوية علاوة على وجود تنظيمات نسوية في كل حزب من الأحزاب العديدة سواء القديمة منها أم الحديثة. فمشاركة المرأة العراقية السياسية وصلت حد إيجابي كبير بعد عام 2003 إذ وصل تمثيل المرأة في مجلس النواب بفضل نظام الكوتا إلى 33% من عدد المقاعد وهي أكبر نسبة حصلت عليها المرأة العراقية في تاريخ مشاركتها السياسية، فدور المرأة العراقية في الحياة السياسية أصبح أكثر فاعلية بعد 2003 عن طريق نظام (الكوتا) مما أدى إلى دخول المرأة في البرلمان ومشاركتها في الحياة السياسية والتقدم للانتخابات والترشيح في المجالس النيابية والمحلية وتولي الوظائف العامة وإدارة الشؤون التي تخص مجتمعنا. إلا أنها مازالت ليست كبيرة مقارنة بمشاركة الرجل (مثنى، 2019). إذ أن تراجعاً في نسبة المشاركة السياسية قد عصف بهذا التقدم، ونجد أن المشكلة الحقيقية في عزوف المرأة عن المشاركة هي الأوضاع الأمنية غير المستقرة بعد 2003 وخاصة بعد

أحداث 2006 ، فضلا عن الاستهدافات المتكررة للنساء المرشحات وتسقيطهن سياسيا واجتماعيا لاجبرهن على التراجع. كل ذلك يشكل خروقات تصل حد الجريمة وتستحق أشد العقوبات عليها وتلزم الدولة بفرض حمايتها الجنائية على المشاركة السياسية للمرأة.

ومع ذلك فإن نساء القرن الواحد والعشرين فقدن انجازات عديدة حققتها نساء القرن العشرين. فعلى الرغم مما تحقق للمرأة العراقية من نصيب في السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية الذي أقره أول الأمر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فقد وجدت المرأة العراقية نفسها مرة أخرى بمواجهة التيارات المحافظة والمتشددة التي تعتمد على عزلها وتحجيمها وهي اليوم تعاني من مشاكل عديدة تعرضها للتهميش والإقصاء بما يسبب خيبة أمل كبيرة.

وفي ظل الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المتردي في العراق، وجدت المرأة العراقية نفسها في بيئة اجتماعية يُنظر فيها للمرأة بأنها ناقصة عقل وغير ذات فائدة وأهليتها ناقصة ، وكرست هذه الأفكار بشتى الوسائل لتكبييل المرأة ومن ثم تكبيل المجتمع بإظهار الوضع وكأنه صراع جنسوي باعتبار خروج المرأة إلى العمل ومنافسة الرجل هو مصدر البطالة وأنه أساس الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأخلاقية (اوغلو، بلا تاريخ).

أهمية البحث:

حماية المشاركة السياسية للمرأة، موضوع أساسي من أجل النهوض بالمرأة في أنحاء العالم ومن أجل تقدم البشرية جمعاء حسب ما جاء في إعلان بيجين. وان المجتمع الدولي يؤمن بأن المرأة تتأثر مثلها تماما مثل أي رجل بالتحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين سواء فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو فيما يتعلق بالسلام والأمن بل أن المرأة كثيرا ما تكون أشد تأثرا بهذه التحديات ومن ثم يجب أن تشترك في عمليات صنع القرار في جميع المجالات بنفس القوة وبنفس الأعداد. إذ لا توجد سياسة أكثر أهمية منتمكين المرأة سياسيا في منع نشوب النزاعات أو في تحقيق المصالحة بعد انتهاء النزاع.

ومع تزايد مشاركة النساء السياسية فأنهن مازلن يمثلن نسبة ضئيلة في المراتب العليا والقيادية والتي تساعد في التأثير على عملية سن القوانين والتشريعات لصالح المرأة ومساواتها في المجتمع.

ورغم إلزام العراق قانونا بالاتفاقيات الدولية التي تضمن حقوق المرأة السياسية، إلا إن النساء لم يشكلن قوة فاعلة في البرلمان أو في الأحزاب السياسية وما زلن غائبات عن المواقع القيادية في الدولة رغم التأكيد على إشراكهن، وعلى قدم المساواة مع الرجل بسبب التهديدات الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يرقى إلى مصاف الجرائم، فهي عائق خطير أمام مشاركتها السياسية مما يستوجب معه فرض حماية جنائية ضد هذه الجرائم.

ولكون موضوع المشاركة السياسية ذو جوانب عديدة وواسعة ، لذا ارتأينا ان نركز على جانب أساسي واحد منها إلا وهو المشاركة في الانتخابات (مرشحة وناخبة) وما وفرته لها البيئة التشريعية والمجتمعية لتعزيز هذه المشاركة من عدمها كون هذه الركيزة هي أولى وأهم ركائز المشاركة السياسية للمرأة بل وأكثرها قسوة وانتهاكا لحقوقها.

أهداف البحث:

تعزيز المشاركة السياسية للمرأة عن طريق تأمين سياسة جنائية فاعلة ضد التهديدات التي تطال مشاركتها السياسية وتفعيل تطبيق النصوص القانونية التي تجرم هذه التهديدات وكذلك تشريع نصوص جزائية لتجزم الافعال الأخرى التي لا تجد تغطية جزائية لها في ضمن التشريعات النافذة فهذا بدوره سيشكل حماية للنساء في مجال ممارستهن لحقوقهن السياسية فضلا عن ردع مرتكبي هذه التهديدات أو من تسول له نفسه ارتكابها.

المخطط التعريفي:

يشمل مقدمة وتمهيد ومباحث تتناول دراسة ماهية المشاركة السياسية للمرأة وحمايتها جنائيا والتعريف بها وبخصائصها وشروطها، كذلك اشكال الجرائم التي تعد جرائم انتخابية وتوضيح موقعها في القوانين النافذة لما هو مغطى منها بهذه القوانين وأيضا توضيح لما تعد فعليا جرائم انتخابية ولكنها تحتاج إلى غطاء تشريعي. ثم نختم البحث بما نتوصل إليه من نتائج وتوصيات.

المبحث الأول: ماهية المشاركة السياسية

المطلب الأول:- مفهوم المشاركة السياسية

الفرع الأول: تعريف مشاركة المرأة السياسية

الفرع الثاني: أهمية مشاركة المرأة السياسية

المطلب الثاني:- الطبيعة القانونية لمشاركة المرأة السياسية (او مصادر المشاركة السياسية أو الأساس القانوني للمشاركة)

الفرع الأول: المواثيق الدولية

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية

المبحث الثاني / ماهية الحماية الجنائية للمشاركة السياسية
 المطلب الأول:- مفهوم الحماية
 الفرع الأول: تعريف الحماية
 الفرع الثاني: محل وشروط الحماية
 المطلب الثاني:- أنواع الحماية ووسائلها
 المبحث الثالث / الجرائم التي تحد من مشاركة المرأة السياسية واثارها
 المطلب الأول:- الأركان العامة للجريمة الانتخابية
 الفرع الأول: الركن المادي
 الفرع الثاني: الركن المعنوي
 الفرع الثالث: الركن الشرعي أو القانوني
 المطلب الثاني:- صور الجرائم الانتخابية الماسة بشكل مباشر بحقوق المرأة السياسية في الانتخابات
 الفرع الأول: تغيير إرادة الناخبة وعرقلة ممارستها لحقوقها
 الفرع الثاني: تشويه سمعة المرشحات
 الفرع الثالث: الاعتداء على صور المرشحات أو برامجهن الانتخابية أو وسائل الدعاية الانتخابية الخاصة بهن
 الخاتمة:- النتائج والتوصيات

المبحث الأول

ماهية المشاركة المرأة السياسية

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور (بيرس).

المطلب الأول: مفهوم مشاركة المرأة السياسية

يعد مفهوم المشاركة السياسية أحد أهم المفاهيم التي لاقت اهتماما واسعا من العديد من المفكرين في مجالات العلوم الاجتماعية كافة وذلك لما له من مكانة كبيرة وأيضا لتداخل هذا المفهوم مع العديد من المفاهيم الأخرى ولما يحمله من المفاهيم في مجال العلوم السياسية التي يتوقف تحققها على ارض الواقع على توفر هذا المفهوم مثل مفهوم الديمقراطية إذ لا يمكن الحديث عن الديمقراطية دون الحديث عن المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، فهي ضرورية لإرساء قواعد المجتمع الديمقراطي. فضلا عن أن الديمقراطية هي عملية مركبة تتكون من مجموعة عناصر كل عنصر فيها يشكل عملية قائمة بذاتها، ولكون المشاركة السياسية أحد هذه العناصر أيضا فهي عملية قائمة لها عناصرها الأساسية والضرورية ولا يمكن إهمالها أو إسقاطها بل يجب الاهتمام بكل واحدة منها على حدة وبنفس القدر من الجدية حتى يتحقق الهدف من المشاركة والمتمثل في تحقيق الديمقراطية. ولذلك فمن الضروري البحث في مفهوم المشاركة السياسية لأهميته وكونه أحد المفاهيم السياسية القديمة.

الفرع الأول: تعريف مشاركة المرأة السياسية

للحديث عن الناحية اللغوية لابد بداية الإشارة إلى تركيبة هذا المفهوم فهو مكون من جزئين هما (المشاركة) كنشاط يقوم به الإنسان، وكلمة (سياسة) كمصطلح اجتماعي.
 فكلمة المشاركة مشتقة من أسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني "القيام بـ" وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بدور معين (عثمان، 2016).

ومن التعريفات العامة التي تناولت مفهوم (المشاركة) بشكل عام نجد:
 المشاركة هي المساهمة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهدف تحقيق الصالح العام.

أيضا تعني حصول الفرد على نصيب من شئ ما أي أن المشارك له نصيب في الشأن العام
 موقف يتخذه الفرد في جميع الحالات ويشترك فيه مع الآخرين، فهي تستوجب وجود أكثر من طرف (عثمان، 2016).
 أما المقصود بكلمة (السياسة) فهي: لغة عبارة عن معالجة الأمور، وهي مأخوذة من الفعل ساسَ ويسوس، وهي على مصدر فعالة.

أما التعريفات الاصطلاحية فهي متعددة ، منها ما تعني رعاية كافة شؤون الدولة الداخلية، وكافة شؤونها الخارجية، وتعرف أيضا بأنها سياسة تقوم على توزيع النفوذ والقوة ضمن حدود مجتمع ما (خليف، 2019).

كما تعني المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الإدارية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير في عملية اختيار أو التأثير في القرارات أو السياسات التي يتخذونها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتم هنا تحديد مركزية السلطة الحاكمة عن طريق موازنتها المبنية على أساس التنافس السياسي (الدليمي، بلا).

كذلك تعني المشاركة السياسية عند صومائيل هانتجتون وجون نلسون بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، متواصلاً أم متقاطعاً، سلمياً أم عنفياً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (بييرس). والمعنى الأكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك (بييرس).

الفرع الثاني: أهمية مشاركة المرأة السياسية

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات إجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الإجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع. كما أن مفهوم المشاركة السياسية يلعب دوراً مهماً، في تطوير أليات وقواعد الحكم الصالح أو الرشيد، كمفهوم بات قيد التداول السياسي في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف "بالتنمية المستدامة" للمجتمعات، خاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإثنية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية (ويكيبيديا، بلا تاريخ).

تمر المشاركة السياسية بمراحل ودرجات مختلفة:-

- تبدأ بالإهتمام بالشأن العام أو السياسي.
- وتتطور إلى الإنخراط السياسي.
- ومن ثم تتحول إلى القيام بنشاط سياسي.

وتنتهي هذه المراحل بقرار أن تشارك المرأة في الحياة السياسية بأحد وجهين هما:-

- الترشح في الانتخابات: حيث تقرر خوض معترك الحياة السياسية بنفسها والعمل من داخل المطبخ السياسي.
- الناخبة: وهنا تحدد أن يكون لها صوت ودور في اختيار من يمثلها ليدافع عن حقوقها ويعبر عن مشكلاتها وإهتماماتها.

أن الممارسة الفعلية لأي مستوى من مستوي المشاركة السياسية يتطلب إقتناعاً بجدوى وأهمية المشاركة إلى جانب أن يتسم الفرد بالمسؤولية والإلتزام واحترام الواجب ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الإجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة المشاركة السياسية (ويكيبيديا، بلا تاريخ).

وبالنسبة للمرأة فإن أهمية مشاركتها السياسية تأخذ طابعاً خاصاً نظراً لخصوصية قضية المرأة التي هي قضية إلغاء جميع أشكال التمييز القائمة ضدها في المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينها وبين الرجل. فمشاركة المرأة في صنع القرارات على جميع المستويات تمكن النساء من الحصول على الحقوق وممارستها والمساهمة في إدارة وتوجيه المجتمع. وهي تخدم فكرة المساواة ليس بين الجنسين فقط بل بين جميع المواطنين، فمفهوم المساواة بين الجنسين هو تجسيد للمساواة بين المواطنين جميعاً، وتطبيق حقيقي لمفهوم المشاركة الذي يعتبر الأساس للممارسة الديمقراطية. فوجود المرأة في موقع صنع القرار يخدم المجتمع في كافة قضاياها وجوانبه (مفاهيم المشاركة السياسية، بلا تاريخ).

وعلى الرغم من تنامي الوعي العالمي بقضايا المساواة والتمكين والديمقراطية. ومصادقة معظم البلدان العربية على الصكوك الدولية التي تُعنى بضمان حقوق الإنسان، لا سيما المرأة، وأدراجها في دساتيرها، وأنشاء أليات وطنية لدعم مشاركة المرأة في شتى المجالات، في ظل مساعي المجتمع المدني للنهوض بها. إلا أنه وبالرغم من هذه التطورات التي تبعث على التفاؤل، ما يزال تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية والتنفيذية، الحكومية والمحلية، وفي مواقع صنع القرار مخيباً للآمال. وتعود الدراسات ذلك إلى عدد من المعوقات والتحديات الثقافية والمجتمعية، والاقتصادية والسياسية، والإجرائية القانونية والحكومية (مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي : تحديات واقتراحات ، 2013) ، وعوامل متصلة بالمرأة نفسها.

فإذا أخذنا تمثيل المرأة في المجالس النيابية نجد أن نسبة تمثيلها في الدول العربية تعد من أدنى النسب على مستوى العالم، مع الأخذ في الاعتبار التفاوت فيما بين الدول العربية في هذا الصدد. بعض الدول لا تسمح بتولي النساء فيها مناصب قضائية، ودول أخرى لم تصل المرأة إلى منصب القضاء فيها إلا منذ فترة قريبة. كذلك أن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب وزارية محدود للغاية، وتترك بعض الوزارات تحديداً لكي تشغلها النساء. ناهيك عن شبه انعدام وجودها

في مناصب المحافظين وفي المناصب العسكرية والأمنية. لا أشك أن هناك جهود عديدة بعد مؤتمر بجنين 1995 لمشاركة المرأة في صنع القرار، ولكنها ليست بالقدر المطلوب (الشلق، 17 ابريل 2017). بعض الدول العربية تطبق نظام الكوتا (التمثيل النسبي) الذي رفع من معدل مشاركة المرأة في المؤسسة التشريعية. ولا شك أن الكوتا على مستوى الأحزاب ترفع من مشاركة المرأة في البلديات وفي البرلمان. وعليه، يجب أن تسعى النساء من أجل فرض كوتا نسائية داخل الأحزاب، تماماً كما حدث في ألمانيا وبعض الدول الاسكندنافية. فالكوتا اجراء مرحلي ومؤقت لتعويض المجتمع لا لتعويض عدم قدرة المرأة على الوصول إلى المجالس النيابية. نظام الكوتا اشارت إليه اتفاقية "السيداو" باعتباره نوعاً من التمييز الإيجابي (الشلق، 17 ابريل 2017). وعليه ومن خلال ما تقدم يمكننا تلخيص أهمية مشاركة المرأة سياسياً بأنها:

- 1- جزء لا يتجزأ من حقوقها، وبما يُحقق التنمية البشرية المتكاملة التي تُمكن المرأة من تحقيق أدوارها المجتمعية.
- 2- تحقق للمرأة تكافؤ الفرص والعدالة بينها وبين الرجل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.
- 3- للمرأة الفاعلة والجادة تعمل على تغيير الثقافة المجتمعية حيال هذه المشاركة كالعادات والتقاليد المجتمعية خاصة تلك التي تهتم بالذكور أكثر من الإناث.
- 4- تجعل من مساهمة المرأة في قضايا بلادها متساوية مع الرجل، وتقضي على سيطرة النخبوية الذكورية، وتمكنها من القضاء على هذا التفرد الذي يعمل على القضاء شيئاً فشيئاً على التمييز ضد المرأة (الغسرة، 20 أكتوبر 2012).

المطلب الثاني: الأساس القانوني لمشاركة المرأة السياسية

التعامل مع حقوق المرأة السياسية في مجتمعاتنا العربية ليس على قدم المساواة ولا يعد متماثلاً، فهو مرتين في مجتمعات عديدة منه بعوامل متشابهة منها ما هو متصل بالموروث الثقافي ومنها ما هو متصل بتأويل النصوص الدينية ومنها ما هو متعلق بالفكر السياسي السائد أو طبيعة الحكم³. وللحديث عن هذه الأسس أو الأطر القانونية لابد من تناولها من ناحيتين: ناحية الاطر أو الأسس التشريعية الدولية، والأطر أو الأسس التشريعية المحلية أو الوطنية

الفرع الأول: المواثيق الدولية

الطبيعة الخاصة للمرأة كانت موضع رعاية واهتمام من قبل المجتمع الدولي في مجال الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وقد تجلى هذا الاهتمام في مظهرين رئيسيين أحدهما ذو طبيعة موضوعية تتمثل في العديد من المواثيق الدولية العامة التي تتضمن أحكاماً بشأن حقوق الإنسان والتي تتناول بالضرورة حقوق المرأة كإنسان، إلى جانب المواثيق الدولية الخاصة التي تعنى أساساً ومباشرة بحقوق المرأة ووضعتها القانوني في مجالات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وأما المظهر الآخر فيمكن في انشاء العديد من الأجهزة والآليات المعنية مباشرة بحقوق المرأة ومتابعة تطبيق الاتفاقات الدولية ذات الصلة إلى جانب الأجهزة الدولية ذات الولاية العامة والتي تتناول - ضمن مهام أعمالها - حقوق المرأة في اطار تناولها لمسائل حقوق الإنسان على وجه العموم.

3 - سجلت دول الخليج على وجه التحديد تأخرًا في منح المرأة حق الترشح والانتخاب، غالبيتها منحتها هذا الحق خلال العقدين الماضيين فقط، ورغم سبق الدول العربية خاصة في الشرق الأوسط لهذا الحق، إلا أن المؤشرات في الوطن العربي عموماً، وبشكل خاص في الخليج، تشير إلى أن المرأة العربية ما زالت بعيدة عن المشاركة الحقيقية في الحياة السياسية. شهد أواخر عام 2015 تاريخ التحول الكبير الذي انتظره العالم، ففوز سبع عشرة امرأة سعودية في الانتخابات البلدية التي تشكلت في 2015، أسدل الستار على الدولة الخليجية الأخيرة التي تمنح النساء لأول مرة حق الترشح والتصويت. ففي عام 2011، قرر الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز السماح للمرأة بالاقتراع والترشح للانتخابات البلدية في 2015، وقبل عام تحديداً (ديسمبر 2014) صدر أمر ملكي ينص بأن "تكون المرأة عضواً يتمتع بالحقوق الكاملة للعضوية في مجلس الشورى، وأن تشغل نسبة (20%) من مقاعد العضوية كحد أدنى". ي عام 2006، أجرت الإمارات أول انتخابات للمجلس الوطني الاتحادي شاركت فيها المرأة، وفي هذه الانتخابات تمكنت نساء الإمارات لأول مرة من الترشح لعضوية المجلس إلى جانب ممارستها لحقها في التصويت. في هذه الانتخابات تقدمت (65) سيدة للترشح من أصل (465) مرشحاً لعضوية المجلس الوطني، وفازت امرأة واحدة بعضوية المجلس هي أمل القبيسي، وفي عام 2008 سجلت مشاركة للمرأة الإماراتية في السلطات السيادية الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وحصلت المرأة على أربعة مقاعد. ويوم السادس عشر من مايو عام 2005، أقر مجلس الأمة الكويتي لأول مرة قانوناً يمنح المرأة الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات، كان ذلك بموافقة أغلبية أعضاء البرلمان رغم وجود معارضة شديدة من جانب النواب الإسلاميين بالأخص. ففي عام 2009، حصلت المرأة الكويتية على أربعة مقاعد في البرلمان، وهو ما اعتبر ضعفاً واضحاً في التواجد النسائي في البرلمان، سببته الديموجرافيا الخاصة بأهل الكويت والتي غيبت المرأة الكويتية عن برلمان 2012. وتعتبر جيبوتي أول دولة عربية تمنح النساء حق العمل السياسي، كان ذلك عام 1946م، ولكن القرار بقي عالقاً حتى عام 1986، ففي هذا العام منحت المرأة حق التصويت في الانتخابات. وتعد المرأة المصرية أول امرأة عربية تدخل البرلمان، حدث ذلك عام 1957 أي بعد عام واحد من منحها حق التصويت والترشيح رسمياً (عام 1956). ففي هذا العام منح الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حق الانتخاب والترشح للمرأة المصرية بموجب دستور 1956 وفتح باب الترشح، وتقدمت 8 سيدات للترشح بعد هذا القرار، وفازت المصرية راوية عطية وكانت أول امرأة عربية تدخل إلى البرلمان. لمزيد من الاطلاع ينظر المقال متى منحت الدول العربية النساء حق الترشح والانتخاب المنشور على الموقع ساسة بوست <https://www.sasapost.com/arab-women-and-elections/>

- 1- ميثاق الأمم المتحدة 1945 / ففي ديباجة الميثاق تعلن شعوب المنظمة الدولية عن عزمها الاكيد على الايمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقيمته وبما للرجال والنساء، والامم، من حقوق متساوية، كما ان أحد أهداف الأمم المتحدة، كما هو مبين بالمادة الأولى من الميثاق، هو تحقيق "التعاون الدولي والعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية للجميع دون تمييز"، وقد أكدت على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين النساء والرجال" وتعلن المادة الثامنة انه " لا تفرض الأمم المتحدة قيودا تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك باية صفة وعلى وجه المساواة في فروعها الرئيسية والثانوية"، وتعد المادة 55 من الميثاق التي تقرر حقوق الإنسان على أساس عالمي ودون تمييز ولا تفريق بين النساء والرجال، قاعدة قانونية ملزمة لجميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة.
- 2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 / في مادته الثانية أكد على "حق كل إنسان في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية دونما أي تمييز من أي نوع كان لا سيما التمييز بسبب... الجنس...". وقد شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان محطة مهمة في تاريخ حقوق النساء إذ اعترف بشكل واضح وصريح بالمساواة وبالحقوق المتساوية بين الجنسين، وقد شجّع الإعلان على صدور إتفاقيات تتعلّق بالنساء فقط، فصدرت ثلاثة إتفاقيات على التوالي خاصة بالنساء.
- 3- العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 / ألزم في المادة الثانية "الدول الموقعة عليها كفالة الحقوق التي يأتي عليها العهد لمواطنيها بغض النظر عن لونهم أو جنسهم أو معتقدتهم...، كما ألزمتها في المادة ذاتها بتقديم الضمانات التشريعية اللازمة لحماية تلك الحقوق. وقد ألزمت المادة الثالثة من العهد الدول الموقعة عليه بكفالة تساوي الرجال والنساء في الحقوق السياسية، كما كفل العهد في المادة 22 منه حق الترشح والانتخاب بدون أي تمييز".
- 4- الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة عام 1952 / وهي أول اتفاق دولي تتعهد فيه الدول الاطراف بالالتزام قانوني يتصل بممارسة مواطنيها للحقوق السياسية، كما تعد هذه هي المرة الأولى التي يطبق فيها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الوارد بالميثاق بالنسبة إلى مسألة محددة. كما تضمن هذه الاتفاقية ثلاثة مبادئ رئيسية مؤداها وجوب كفالة حق الاقتراع للمرأة في جميع الانتخابات على قدم المساواة مع الرجل دون أي تمييز، إلى جانب الإلتزام بمنح المرأة حق الترشيح للانتخابات لجميع الهيئات المنتخبة انتخابا عاما والتي تنص عليها القوانين الوطنية على قدم المساواة مع الرجل دون أي تمييز، فضلا عن وجوب تأمين حق المرأة في تقلد المناصب العامة ومباشرة جميع الوظائف العامة التي تنص عليها القوانين الوطنية على قدم المساواة مع الرجل دون تمييز.
- 5- إعلان القضاء على التمييز ضد المرأة 1967 / وقد بينت الحاجة إلى هذا الإعلان في ديباجته التي تعكس قلق الجمعية من انه "على الرغم من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين لحقوق الإنسان والوثائق الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وعلى الرغم أيضا من التقدم الذي تم تحقيقه في ميدان المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء فانه لا يزال هناك قدر كبير من التمييز ضد المرأة. وتبين ديباجة الإعلان سالف الذكر ان التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الإنسان خير الاسرة والمجتمع ويحول دون اشتراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل، في حياة بلدها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كما ويمثل عقبة تعترض الانماء التام لامكانياتها وطاقاتها بغية خدمة بلدها وخلاص الإنسانية.
- ويوضح الإعلان في مادته الأولى ان "التمييز ضد المرأة بانكاره أو تقييدخ تساويها في الحقوق مع الرجل بمثل اجحافا أساسيا ويعد جريمة مخلة بالكرامة الإنسانية".
- ويدعو في مواد أخرى إلى اتخاذ التدابير ولضمان الاعتراف العالمي، قانونا وواقعا، بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة والتي يتحصل أهما في: الغاء القوانين والعادات والانظمة والممارسات القائمة المنطوية على أي تمييز ضد المرأة، وتوفير الحماية القانونية الكافية لتأمين تساوي حقوق الرجل والمرأة، إلى جانب اثبات مبدأ تساوي الحقوق في الدستور أو بتأييده بأى ضمان قانوني آخر، وكذلك تثقيف الراى العام وتوجيه الاهتمامات القومية نحو القضاء على النعرات والغاء الممارسات العرفية وجميع الممارسات الأخرى القائمة على فكرة نقص المرأة، فضلا عما نوه إليه الإعلان من الاهابة بالحكومات والمنظمات غير الحكومية والافراد لتعزيز تنفيذ المبادئ الواردة بالإعلان. وتتسع مواد الإعلان لتشمل التوكيد على المساواة في الحقوق السياسية (م/4)
- 6- إتفاقية القضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة 1979 / تدعو إلى أن تجسد الدول مبدأ المساواة بين النساء والرجال في دساتيرها وتشريعاتها، كما وتدعوها إلى إلغاء كافة النصوص القانونية أو التدابير التي تميز ضد المرأة،"

ففي المادة الأولى والثانية أتاحَت الاتفاقية الفرصة للمرأة للمشاركة في سن السياسات والمشاركة الحكومية ودعت إلى إلغاء أي نص أو قانون يشكل تمييزاً وتفرقة على أساس الجنس. فدعت الاتفاقية في المادة السابعة منها الدول الأطراف إلى اتخاذ التدابير المناسبة التي تكفل مساواة فعلية بين الرجل والمرأة في جميع المجالات السياسية كحق الترشح والانتخاب وتقلد المناصب العليا.

بمعنى آخر فإن هذه الاتفاقية قد أولت الاهتمام الأكبر لمناقشة الوضع القانوني للمرأة والحقوق المدنية والسياسية كما تبين في المواد 7، 9، كما نصت الاتفاقية على دور الدولة في إدانة التمييز ضد المرأة بكافة أشكاله واتخاذ كافة الإجراءات والسبل ووضع السياسات لإنهائه من خلال تضمين المساواة بين الرجل والمرأة في الدساتير والتشريعات الوطنية.

الجديد الذي جاءت به إتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة:

- توسيع حقوق المرأة الإنسانية
- إتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المساواة في المجالات كافة
- تحدد الإجراءات اللازمة لذلك
- تدعو إلى إتخاذ التدابير المؤقتة (التمييز الإيجابي)
- تلزم الدول العمل على تعديل الأنماط السائدة للسلوك (الإجتماعية / الثقافية.....)
- تفرض معايير المساواة وعدم التمييز في الحياة الخاصة والعامة على حد سواء
- كما وتلزم هذه الاتفاقية الدول الأطراف فيها بما يلي:
- إدماج مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية أو تشريعاتها المناسبة الأخرى؛
- كفالة التحقيق العملي لمبدأ المساواة؛
- اتخاذ ما يناسب من تدابير، تشريعية وغير تشريعية، بما في ذلك الجزاءات المناسبة، لحظر كل تمييز ضد المرأة
- فرض حماية قانونية لحقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل؛
- الامتناع عن مباشرة أي عمل تمييزي أو ممارسة تمييزية ضد المرأة وكفالة تصرف السلطات والمؤسسات العامة بما يتفق وهذا الإلتزام؛
- اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة؛
- إلغاء جميع الأحكام الجزائية الوطنية التي تشكل تمييزاً ضد المرأة؛
- كفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل.
- تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة؛
- تحقيق هدف القضاء على أوجه التحيز والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على نسب أدوار نمطية للرجل والمرأة؛
- ضمان حق المرأة في التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والأهلية للانتخاب لجميعها في جملة أمور أخرى؛

7- إعلان بشأن مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين، اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 63/37، المؤرخ 3 كانون الأول/ديسمبر 1982 / والذ اكّد في المادة الأولى منه ان للرجل والمرأة مصلحة متساوية وحيوية في الإسهام في السلم والتعاون الدوليين ، ان المشاركة الكاملة للمرأة في الشؤون الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمدنية، والسياسية للمجتمع، وفي السعي من أجل تعزيز السلم والتعاون الدوليين تتوقف على التوزيع المتوازن والمنصف للأدوار بين المرأة والرجل في الأسرة وفي المجتمع بكامله كما ورد في المادة الثانية منه ، وحسب المادة الخامسة فانه من الضروري اتخاذ تدابير خاصة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل زيادة مستوى مشاركة المرأة في مجال العلاقات الدولية كيما يتسنى لها أن تسهم، على أساس المساواة مع الرجل في الجهود الوطنية والدولية المبذولة لضمان السلم العالمي، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي ولتعزيز التعاون الدولي.

8- وثيقة مؤتمر بيجين 1995 / والذي يفيد بأن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان، وأضاف العديد من المصطلحات المتعلقة بالعلاقة بين الذكر والأنثى وحقوق المرأة على حدة والطفلة الأنثى، وركز على مفهوم الجندر وطالب بضرورة تغيير الصور النمطية للمرأة في المجتمع والإعلام

9- قرار مجلس الامن 1325 (2000) المتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن والقرارات الملحقه به / حث هذا القرار كلا من مجلس الأمن والأمن العام والدول الأعضاء وجميع الأطراف الأخرى لأخذ التدابير اللازمة في

- المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والعمليات السلمية، والأخذ بدمج النوع الاجتماعي في التدريب وحفظ السلم، وحماية المرأة إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي في جميع أنظمة تقارير الأمم المتحدة وآليات تنفيذ البرامج. وهو بمثابة حد وخط فاصل بالنسبة لتطور حقوق المرأة وقضايا الأمن والسلام، حيث يعتبر أول وثيقة رسمية وقانونية تصدر عن مجلس الأمن، يطلب فيها من أطراف النزاع احترام حقوق المرأة، ودعم مشاركتها في مفاوضات السلام، وفي إعادة البناء والاعمار التي تلي مرحلة النزاع والصراع. إذ دعا إلى:
- زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، وفي عمليات حل الصراعات والمشاركة بقوات حفظ السلام وفي المفاوضات.
- القدرة الاستيعابية لقضايا الجندر لدى العاملين في عمليات حفظ السلام والتدريب عليها.
- تناول قضايا الجندر في أوقات السلام وتسريح الجيش وإعادة الإدماج.
- احترام حقوق السكان المدنيين واللاجئين والمشردين داخلياً.
- حماية المرأة من العنف الجسدي والتمييز.
- تجنب العفو عن الجرائم التي وقعت في الحرب ضد المرأة.

الفرع الثاني: التشريعات الوطنية

- 1- الدستور العراقي الدائم 2005 / المادة (14): العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الأصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي. و المادة (16): تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. و المادة (20): للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح. و المادة 49 - رابعاً: يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب.
- 2- قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 / صوت مجلس النواب العراقي (السلطة التشريعية في العراق) على مقترح اللجنة القانونية والذي ينص على ان "يكون توزيع عدد الدوائر الانتخابية في كل محافظة مساوياً لعدد المقاعد المخصصة لكوتا النساء في المحافظة بواقع 83 دائرة انتخابية والتي تساوي عدد مقاعد مجلس النواب المخصصة لكوتا النساء من اصل 329 مقعد".
- واشترطت المادة 14 من ذات القانون عند تقديم القائمة المفتوحة أن يراعي تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال لتحقيق ما يعرف بكوتا النساء (يشترط عند تقديم القائمة المفتوحة ان يراعي تسلسل النساء بنسبة امرأة بعد كل ثلاثة رجال). أما المادة (16) فقد نصت على (أولاً: تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (25%) من عدد أعضاء مجلس النواب. ثانياً: تكون نسبة تمثيل النساء بما لا يقل عن (25%) من عدد أعضاء مجلس النواب في كل محافظة. ثالثاً: تحدد كوتا النساء لكل محافظة كما محدد في الجدول المرفق. رابعاً: إذا أُسْتُنفدت الكوتا النسوية وفقاً لنتائج الانتخابات في المحافظة فلن تكون هناك عملية استبدال. خامساً: يتم توزيع كوتا النساء في حالة عدم تحققها وفق البند (رابعاً) على النحو الآتي:
- أ. تتم اضافة مقعد واحد (افتراضي) إلى عدد النساء الفائزات لكل دائرة انتخابية.
- ب. يقسم العدد الحاصل نتيجة العملية في الفقرة (أ) على العدد الاجمالي للمقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية لتحديد النسبة المئوية للفائزات من النساء في حالة الزيادة.
- ج. يضاف مقعد واحد لعدد مقاعد النساء للدائرة الانتخابية التي حصلت على أقل نسبة مئوية.
- د. إذا لم يتم استكمال العدد المطلوب لمقاعد النساء المخصصة للمجلس وفقاً لما ورد في الفقرات (أ، ب، ج) سيكون هنالك عملية جديدة تبدأ من الفقرة (أ) مع حساب الزيادة التي حصلت مسبقاً في الفقرة (ج).
- سادساً: تتم إعادة هذه العملية حتى يصل العدد الاجمالي للنساء إلى العدد المخصص للمجلس.
- سابعاً: إذا حصل أثنان أو أكثر من الدوائر الانتخابية على النسب المئوية نفسها تتم اضافة مقعد إلى الدائرة الانتخابية الحاصلة على أقل عدد من الأصوات.
- ثامناً: إذا حصل تساوي في عدد الأصوات الصحيحة سيتم اللجوء إلى القرعة لتحديد أي من الدوائر الانتخابية التي يجب اضافة مقعد لها.
- تاسعاً: إذا كان المقعد الشاغر يخص امرأة فلا يشترط ان تحل محلها امرأة إلا إذا كان ذلك مؤثراً في نسبة تمثيل النساء.
- 3- قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (12) لسنة 2018 / لم يذكر صراحة موضوع نسبة الكوتا كما ذكرها قانون انتخابات مجلس النواب وانما ذكر في المادة 12 الفقرة ثانياً في معرض النص عن آليات توزيع المقاعد على مرشحي القائمة الآتي ((... على ان تكون امرأة بعد نهاية كل ثلاثة فائزين بغض النظر عن الفائزين من الرجال))

4- قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (31) لسنة 2019 / على الرغم من التغيير الجوهرى الذي شهدته هيكلها إلا ان تمثيل المرأة في مجلسها ما يزال كما سابقه غير عادل إذ لا يوجد سوى امرأة واحدة من بين اعضاء ال 9 وهذا ما اكدته المادة (3) من قانون المفوضية عندما نصت على ((يتكون مجلس المفوضين من تسعة اعضاء وعلى النحو الاتي: خامساً: يراعى تمثيل المرأة في اختيار مجلس المفوضين للاعضاء التسعة.)) وهو النص ذاته في القانون السابق مما ولد حالة عدم الإلتزام بعدالة تمثيل المرأة في مجلس المفوضية

5- قانون الاحزاب السياسية رقم (36) لسنة 2015 / فقد قرر في المادة 11 منه بمناسبة رسم شروط تأسيس الاحزاب والهيئة المؤسسة واعضاءها (يشترط لتأسيس أي حزب مراعاة ما يأتي:- أولاً - أ...: على ان يتم مراعاة التمثيل النسوي). هذه العبارة مجحفة بحق النساء ومخالفة واضحة لنص المواد 14 و 16 و 20 من الدستور العراقي وتخلّ بالهدف من نص المادة 49 - رابعا الخاصة بالتمثيل النسبي للمرأة في مجلس النواب. فمن يريد نخبة سياسية نسوية يفترض أولاً تمكينها سياسيا وزجّها في الحياة والتنظيمات القيادية والاطواس السياسية والحزبية. أما كلمة (مراعاة) هذه فهي تقليل وتهوين من أهمية المرأة ودورها ومن حقها السياسي الدستوري ولا تحمل معنى الالزام.

فضلا عن ان هذه العبارة - على وضعها المعيب - لم تبين في أي موقع تكون هذه المراعاة ، هل في الكوادر القيادية للحزب أم فقط العضوية.

المبحث الثاني

ماهية الحماية الجنائية للمشاركة السياسية

تهدف القواعد التي ترد في التشريعات الجزائية إلى تأمين حقين متعارضين والتوفيق بينهما وهما حق الفرد وحق الجماعة ، ومن المعلوم ان الفرد إذا ارتكب فعلاً يعده القانون الجنائي جريمة فلا بد من اجراءات عقابية تقابلها ولا بد من تنفيذ العقوبة المقررة لها ضمناً لحق الجماعة كما ان المتهم يجب ان يضمن حقه عند الاتهام ليدفع عنه الجريمة وليثبت براءته ويحقق مصلحته الفردية بعدم ارتكابه الجريمة وبالتالي عدم استحقاقه للعقاب (الغزال، 2016).

المطلب الأول: مفهوم الحماية الجنائية

تعد الحماية الجنائية من أهم الوسائل التي تحفظ كرامة الإنسان المتأصلة في شخصه وفي إنسانيته، فهي الدرع الواقى لحماية حقوق الإنسان في القانون الجنائي، من خروقات الدولة أو الاعتداء على الأشخاص، ومنع فرض السلطة على المواطنين و الاعتداء عليهم، وتجريم كل الأفعال التي تلحق بهم ضرراً بحقوقهم، واحترام كامل حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، وإقامة المساواة والعدل وعدم التمييز.

وللحماية الجنائية مفهوماً معيناً ذلك ان التجريم يقوم أساساً لحماية مصالح كان المشرع قد عدّها من المصالح الجديرة بالحماية فيقوم بتحديدّها بالنص عليها في القانون ومقدراً لها درجة الحماية التي تستحقّها وان النص القانوني انما يدور مع المصلحة التي يحميها وجوداً وعدماً وتعديلاً. فكما تفقد المصلحة جدارتها بتلك الحماية عند انتفاء علة التجريم فإن النص القانوني يفقد مبرراته كذلك. فالمشرع لا يعطي الوصف الجرمي لاي فعل كان لان نظرية من نظريات القانون الجنائي تقتضي منه ذلك بل لان مصلحة جديرة بالحماية تقتضي منه هذا التدخل وتطلب منه فرض العقوبة (الغزال، 2016).

الفرع الأول: تعريف الحماية الجنائية

الحماية الجنائية تعني سعي المشرع الحثيث نحو توفير الحد الأقصى من الحماية لمجموعة من المصالح الأساسية والقيم الجوهرية في المجتمع، فلكل قاعدة من قواعد القانون غاية تستهدفها ومصلحة تسبغ عليها حمايتها مباشرة لانها قد تعدّ ضرورة من ضرورات أمنه أو مصدرراً من مصادر تطوره وارتقائه أو قيمة من القيم التي يعدها المشرع جديرة بالحماية بما تهدف إليه من تحقيق العدالة والاستقرار القانوني في المجتمع وضبط السلوك بما يضمن تطور المجتمع باتجاه ما يحقق به تقدمه وتزدهر به حضارته (زغير، 2019).

والحماية الجنائية عبارة مركبة من الكلمات: الحماية، الجنائية، ولذا ينبغي بيان كل لفظة منها:

فالحماية: ومفهوم الحماية لغوياً بحسب ما ورد في معجم المعاني الجامع: مصدر للفعل حَمَى، ويعني الوقاية والصيانة والحفظ والحصانة التي يتمتع بها شخص أو شيء أو جهة معينة. حَمَى يَحْمِي، أَحْمَ، حَمَيًا وَحِمَايَةً، فهو حَامٍ، والمفعول مَحْمِي، حَمَى الشَّيْءُ مِنْهُ: مَنَعَهُ وَدَفَعَهُ عَنْهُ. ويقال حمى الشيء فلاناً، حمياً وحماية: منعه ودفع عنه ويقال حماه من الشيء وحماه الشيء (معجم المعاني، بلا تاريخ).

والحماية تعني عموماً في المعاجم اللغوية التنظيم القانوني المتخذ في حماية شيء، ويمكن أن تتجسد في عدة مصطلحات منها: الإجراء، الحفاظ، الدفاع، الضمان.. إلخ (قفاف، 2019 - 2020).

والحماية: احتياط يرتكز، إذ يتجاوب مع من يحميه أو ما يحميه وينظر عموماً واجباً لمن يؤمنه على وقاية شخص أو مال ضد المخاطر وضمان أمنه وسلامته عن طريق وسائل قانونية أو مادية، تدل كذلك على عمل الحماية ونظامها على حد سواء (تدبير، نظام) ومرادفها الوقاية (علي وكاظم، السنة السادسة).

وتعني الحماية من الناحية الإنسانية أن يكون الأشخاص في منأى عن جميع أشكال العنف والاضهاد، وأن يكونوا في أمان نفسي وجسدي يضمن لهم الحياة الكريمة بعيداً عن جميع أشكال التهديد، وهي أيضاً شاملة لجميع الممارسات والأنشطة التي تضمن الحفاظ على حياة الأشخاص وضمان حقوقهم القانونية والسياسية والإنسانية، ومنع وصول الأذى إليهم بأي شكل كان، ويوجد العديد من المواثيق الدولية التي تضمن الحماية (الحصان، بلا تاريخ).
أما الجنائية: فهي نسبة إلى الجنائية المأخوذة من الفعل (جنى): جنى الذنب عليه جنائية: جرّ، والجنائية تعني الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص في الدنيا والأخرة، ويقال جنى فلان على نفسه إذا جرّ جريمة وجنى عليه وجانى: أدعى عليه جنائية (علي وكاظم، السنة السادسة). وهي اسم لما يجنيه الإنسان من شرّ اكتسبه، ويقال جنى على نفسه وجنى على غيره بمعنى إذنب ذنباً يؤاخذ عليه (الفيروزآبادي، بلا).
واصطلاحاً تعرّف الحماية الجنائية بأنها:-

أحد أنواع الحماية القانونية وأهمها وأخطرها تأثيراً على حياة الإنسان وحياته ووسيلتها في ذلك القانون الجنائي، لذلك فوظيفة القانون الجنائي إذن وظيفة حمائية تتمثل بحماية القيم والمصالح والحقوق التي تبلغ من الأهمية ما يبرر عدم الاكتفاء بالحماية المقررة لها بموجب فروع القانون الأخرى (علي وكاظم، السنة السادسة).

وفيما يتعلق بتعريف الحماية الجنائية قانوناً: فقد خلت التشريعات العقابية من تعريفها.
أما الحماية الجنائية قضاءً: فلم يعرف القضاء الحماية الجنائية طبقاً لما اطلعنا عليه من قرارات تاركاً ذلك إلى الفقه.
أما الحماية الجنائية فقهاً: فقد عُرِفَتْ (بأنها ما يكفله القانون الجنائي بشقيه) قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية) من قواعد وإجراءات لحماية مختلف حقوق الإنسان عن طريق ما يقرره من عقوبات في حالة وقوع ثمة اعتداء أو أنتهاك عليها).

ويعرفها آخر بأنها (أن يوفر قانون العقوبات الحماية لجميع الحقوق أو المصالح المحمية من جميع الأفعال غير المشروعة التي تؤدي إلى النيل منها بما يقرره لها من عقوبات) (علي وكاظم، السنة السادسة).
و(اضفاء الحماية التشريعية للمصالح التي يتوخاها الشارع ويعبر عن ذلك بالجزاء الجنائي أو العقوبة (الوهبي، 2001).

الفرع الثاني: محل وشروط الحماية

شكل الشعور بعدم كفاية تقرير المسؤولية الادارية والدستورية لضمان ممارسة الحقوق والحريات السياسية لاسيما حق الانتخاب وحق الترشيح، عن حسن سير العملية الانتخابية وسلامتها، الدافع الأساس لتبني توجه التشريعات الانتخابية عامة إلى تكريس الحماية الجنائية لهذه الحقوق بتجريم الافعال الماسة بسلامة وصحة المبادئ المنظمة للعملية الانتخابية في مختلف مراحلها وتقرير المسؤولية الجزائية لمرتكبيها (زواوي، 2015 - 2016).

وهناك مصالح معينة للفرد وللجماعة يرى المشرع انها جديرة بالحماية، فيقرر جزاءات جنائية رادعة لمن ينتهكها، بمعنى انه يتتبع الأنشطة والأعمال ذات الصلة بالمصلحة المراد حمايتها، ويقدر أهمية حمايتها، ومن ثم يقف منها أحد الموقفين: أما التجريم عندما يضيف صفة عدم المشروعية على كل سلوك يهدر المصلحة العليا المراد حمايتها أو يلحق بها ضرراً. أو الإباحة عندما يرفع صفة اللامشروعية عن كل سلوك يحقق المصلحة المراد حمايتها (الوهبي، 2001).

من خلال ما تقدم يتبين لنا ان الحماية الجنائية هي أحد أنواع الحماية القانونية، بل وأهمها قاطبة وأخطرها أثراً على كيان الإنسان وحياته ووسيلتها في ذلك القانون الجنائي الذي قد تنفرد قواعده ونصوصه تارة بتحقيق هذه الحماية وقد يشترك معها في ذلك فرع آخر من فروع القانون تارة أخرى. إذ يهدف القانون الجنائي إلى أحداث التوازن بين حماية المصلحة العامة التي تمس كيان الدولة أو المجتمع، وبين حماية الحقوق والحريات والمصالح الخاصة بالأفراد، ويتميز هذا القانون بأن قواعده تتسم بقوة التأثير على السلوك الاجتماعي، ويبدو ذلك واضحاً في قانون العقوبات الذي يفرض أنماطاً من السلوك ويرتب عقوبات على مخالفتها، كما يتجلى هذا المعنى أيضاً في قانون الإجراءات الجنائية بما ينظمه من قواعد إجرائية تمس حقوق وحريات المواطنين في سبيل كشف الحقيقة وإقرار حق الدولة في العقاب (الصفو، 2020).

ومن خلال التوازن الذي يقيمه القانون الجنائي بفرعيه بين المصلحة العامة والحقوق والحريات الفردية، والمتجسدة في موضوعنا هنا بالمشاركة السياسية، فإن المشرع الجنائي لا يتوانى عن حماية هذه الحقوق والحريات بثلاثة أساليب:-
الأول:- الحماية الجنائية للمشاركة السياسية، من خلال تجريم أفعال المساس بها والمعاقبة عليها، وتنطوي هذه الحماية الجنائية في ذات الوقت على حماية النظام العام الذي يتأذى من المساس به، ومن المساس بالحقوق والحريات.
الثاني:- أن تتم الحماية الجنائية للمشاركة السياسية من خلال التوازن فيما بينها من ناحية، وبين المصلحة العامة من ناحية أخرى، فلا يجوز أن تكون حماية المصلحة العامة أو حماية حقوق الغير وسيلة للعصف بهذا الحق، فالتوازن بينها

يحدد سلطة المشرع الجنائي في التجريم والعقاب، وكذلك الشأن في التوازن بين العقوبة وجسامة الجريمة، كما تكون هذه الحماية في إطار التوازن مع المصلحة العامة المتمثلة في النظام العام بجميع جوانبه حين تطلب تنظيم ممارسة هذا الحق داخل حدود معينة مراعاة للصالح العام وتجريم الخروج عن هذه الحدود، وهو ما يمثل الضرورة الاجتماعية التي تتطلب التجريم والعقاب وبالقدر المتناسب مع الفعل الصادر الذي يتطلب.

الثالث: - ضمان التمتع بحق المشاركة السياسية، كقيد على الإجراءات الجنائية التي تتخذ لاقتضاء حق الدولة في العقاب تحقيقاً للمصلحة العامة، وفي هذا الصدد فإن الصراع دائم بين مقتضيات المصلحة العامة ومتطلبات تمتع الفرد بحقوقه وحرياته (الصفو، 2020).

المطلب الثاني: أنواع الحماية ووسائلها

المشرع الجنائي يضيف الحماية الجنائية في قانون العقوبات بحيث تغطي مجموع النشاط القانوني للأفراد في المجتمع. ولذلك فإن الحماية الجنائية في قانون العقوبات تتخذ صورتين، الأولى حماية المراكز الشخصية والثانية حماية المراكز الموضوعية (الغزال، 2016).

الفرع الأول: حماية المراكز الشخصية

المقصود بالمراكز الشخصية هو تطبيق القاعدة القانونية في حالة فردية بمعنى ان صفة الفردية تعدّ المظهر الشخصي للقاعدة القانونية بحيث لا تنفك عنها، وهذا لا يمنع بطبيعة الحال ان تكون للقاعدة القانونية ذات المظهر الشخصي صفة العمومية، إلا ان المهم ان يكون المظهر الشخصي هو الغالب وهذا لا يعني سمو إرادة على أخرى ولكن المقصود هو الواجب الذي تفرضه القاعدة القانونية على الفرد باداء بعض الافعال أو الامتناع عن ادائها أو التمتع ببعض الميزات نزولاً على مقتضى مايفرضه النظام القانوني. ولتحقيق ذلك فإن المشرع الجنائي يتولى حماية المراكز القانونية الشخصية وما يتفرع عنها من حقوق وواجبات فيعاقب مثلاً في جريمة السرقة على العدوان على ملكية الغير بعدّها مركزاً قانونياً شخصياً يعتدي عليه السارق ويريد الاستئثار بالمسروق لنفسه دون ماله. وكذلك عندما يعدّ المشرع خيانة الامانة جريمة، فانما يعاقب فيها على ما يؤدي إلى الاخلال بالثقة بين الناس باعتبار خيانة الامانة إخلالاً بالتزام ناشئ عن مركز قانوني شخصي ناشئ عن عقد الامانة الذي يقتضي الإلتزام برد الشيء المسلم نتيجة الثقة المتبادلة بموجب عقد الامانة (ابو العلا، 2018).

الفرع الثاني: حماية المراكز الموضوعية

المقصود بالمراكز الموضوعية هو تطبيق القاعدة القانونية بصورة عامة تحقيقاً للصالح العام. فالطابع المميز لهذه المراكز هو صفة العموم والدوام شأنه في ذلك شأن القاعدة القانونية ذاتها. وهي لا تحقق مزاي للأفراد بل تقرر واجبات تلقى على عاتقهم كمركز المالك والزوج والمركز القانوني للمواطن بما يفرض عليه من واجبات والتزامات أهمها الخدمة العسكرية واداء الضرائب وغيرها. يتضح من ذلك ان حماية المراكز القانونية الموضوعية قد يكون عن طريق تجريم الفعل الذي يشكل عدواناً على مصلحة عامة أو إباحة الفعل الذي يحمي تلك المصلحة أو يساهم في حمايتها حتى لو كان في اصله يشكل جريمة وكذلك قد يكون عن طريق إعفاء الجاني من العقاب. وهكذا يتضح ان الحماية الجنائية لا تقتصر على المراكز الشخصية بل يضيف المشرع حمايته كذلك على المراكز الموضوعية حتى يستطيع المشرع بذلك ان يشمل بالحماية جميع المراكز القانونية التي تخضع للحماية الجنائية وتكون موضوعاً لها. فالمشرع الجنائي يمكن ان يقرر الحماية الجنائية للمركز الموضوعي في ذاته، ويمكن ان يقرر الحماية لواجب موضوعي متفرع عنه فمثلاً في جريمة الزنا يحمي المشرع الزواج كمركز قانوني موضوعي له صفة العموم والدوام إلا ان هذه الحماية تغطي كذلك واجباً موضوعياً إلى جانب حماية المركز الموضوعي هو واجب الزوج في الاخلاص لزوجه وعدم الاخلال بالثقة بينهما والتي أوجدها الزواج المركز القانوني الموضوعي المتحقق بينهما (ابو العلا، 2018).

اما وسائل الحماية الجنائية فتتجسد بـ:

- 1- الحد من التجريم ومن الجزاء الجنائي الذي يمثل نوعاً من الإباحة للفعل الذي كان مجرماً ومعاقب عليه جنائياً وفي ظل السياسية الجنائية المعاصرة فإن الحد من التجريم ومن الجزاء الجنائي أهم وسيلة من وسائل الحماية الجنائية
- 2- الحض على التجريم والعقاب الجزائي والذي يعد سيلة أخرى للحماية الجنائية لحقوق الإنسان لقوله تعالى "ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون"، فإباحة الفعل أو عدمه وعدم تجريمه والعقاب عليه يعد انتهاكاً للحق. وقد سارت الجماعة الدولية تحمي حقوق الإنسان من التجريم والعقاب وذلك لحمايته من سلطاته الحاكمة التي قد تهدر حقوقه بسبب اساءة استخدام مسؤوليتهم (غطاس، 2013 - 2014).

المبحث الثالث

الجرائم التي تحد من مشاركة المرأة السياسية واثارها

قصرنا بحثنا في مجال الجرائم التي تحد من مشاركة المرأة السياسية على مجال المشاركة في الانتخابات وما يرافقها من سلوكيات تشكل انتهاكات خطيرة للحقوق السياسية للمرأة وتشكل في بعضها جرائم يستحق مرتكبوها العقاب لتحقيق الحماية الجنائية لهذه الحقوق.

الجرائم الانتخابية من الجرائم التي تمتاز بأهمية خاصة كونها ترافق العملية الانتخابية وتأثيرها يقع على سير الانتخابات ونزاهتها بما يؤدي إلى انحراف العملية الديمقراطية عن مسارها الصحيح كون بعضها يؤدي إلى وصول مرتكبيها أو من ارتكبت لصالحهم إلى السلطة بصورة غير مشروعة وبما يخالف الإرادة الشعبية وهذا بدوره قد يؤدي إلى عزوف من ارتكبت ضدهم عن الانتخابات ومقاطعتها ، لذا لابد من معالجة هذه الجرائم والحد والمنع من ارتكابها عن طريق فرض عقوبات رادعة تتناسب وحجم آثارها حفاظا على حق النساء في المشاركة السياسية.

المطلب الأول / الأركان العامة للجريمة الانتخابية

وردت تسمية الجرائم الانتخابية في قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية رقم (12) لسنة 2018 كما وردت في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020. وهي كل سلوك يشكل تجاوزا وخرقا للقواعد الانتخابية وقرر له المشرع عقاب متى كان من شأنه التأثير على حسن سير ونزاهة العملية الانتخابية.

وهنا سنتناول بالبحث فقط الجرائم ذات المساس المباشر بحق المرأة في الترشح والانتخاب بما يمنعها أو يحد من حقها السياسي في الترشح والوارد في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (9) لسنة 2020 والتي خصص القانون الفصل الثامن منه للأحكام الجزائية المقرر للجرائم الانتخابية.

لم تتطرق التشريعات الانتخابية العراقية إلى تعريف الجريمة الانتخابية بشكل محدد ، إلا ان المفوضية العليا المستقلة للانتخابات اشارت إلى تعريف الجريمة الانتخابية في الفقرة (9) من نظام الجرائم والعقوبات المتعلقة بالانتخابات رقم (14) لسنة 2008 بانها ((القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يخالف الأحكام الواردة في قانون الانتخابات أو قانون الاستفتاء أو انظمة المفوضية)).

اما الفقه القانوني فقد اورد تعريفات عديدة للجريمة الانتخابية ولعل اشملها هو ((كل عمل أو امتناع يترتب عليه اعتداء على العمليات الانتخابية ويقرر القانون على ارتكابه عقابا)) (جري، 2019).

كما وتعرف الجريمة الانتخابية على انها كل عمل أو امتناع يترتب عليه اعتداء على العمليات الانتخابية ويقرر القانون على ارتكابه عقاباً (وهاي، بلا تاريخ). وعرفها البعض بانها جريمة سياسية تستهدف النيل من سلامة السير الطبيعي والسليم للعملية الانتخابية التي هي مصدر سلطة المنتخبين (الفكري، بلا تاريخ).

وعليه فإن الأركان العامة للجريمة الانتخابية تتجسد بالركن المادي والركن المعنوي والركن الشرعي.

الفرع الأول: الركن المادي

عرفه المشرع العراقي في المادة (28) منه بانه سلوك اجرامي يترتب فعل جرمه القانون أو الامتناع عن فعل امر به القانون. ويقصد به الافعال التي تشكل خطورة على العملية الانتخابية. فعندما نعكس هذه الافعال أو السلوك أو النشاط الاجرامي على الجريمة الانتخابية فيكون كل فعل أو سلوك يقوم به الشخص (السلوك الإيجابي) يخالف القوانين والتعليمات الخاصة بالعملية الانتخابية سواء كان هذا السلوك أو الفعل واقع على الناخب أو على المرشح أو في سجلات الناخبين أو القيام بتغيير أصوات الناخبين. أي كل ما يقع على أحد اطراف العملية الانتخابية ومستلزماتها. أما الامتناع عن القيام بعمل (السلوك السلبي) فيقصد به الامتناع عن القيام بعمل امر به القانون وحدد عقوبة لهذا الامتناع (جري، 2019).

الفرع الثاني: الركن المعنوي

يقصد به اتجاه نية الفاعل إلى ارتكاب الفعل الذي شكل جريمة انتخابية بقصد التأثير في العملية الانتخابية. وهو من الأركان المهمة والأساسية في الجريمة كونه يعني العناصر النفسية أو المعنوية أو الشخصية للجريمة لذلك لا جريمة من دون الركن المعنوي فهو السبيل إلى تحديد المسؤول عن ارتكابها ، إذ لا يسأل شخص عن جريمة ما لم تقم علاقة بين مادياتها والركن المعنوي لضمان العدالة ولتحقق العقوبة أهدافها الاجتماعية. وجوهر القوة النفسية هي ((الإرادة)) فمرتكب الجريمة يجب ان يكون صاحب إرادة حرة مختارة اتجهت نحو ارتكاب الجريمة بصورة عمدية مما يعني توافر القصد الجنائي ، فإذا لم تكن حرة ومختارة كأن يكون الشخص مرتكب الجريمة واقعا تحت تأثير التهديد فهنا لا يعد هذا الشخص مسؤولا جزائيا. وعليه فإن جميع الجرائم الانتخابية لابد ان ترتكب بتوافر الركن المعنوي أو النفسي أي ان مرتكبها يعلم بان تصرفه أو سلوكه مخالف للقانون وانه سوف يحدث نتيجة جرمية وان يكون مسؤولا عن تحقق نتائجها (محمد، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي ، دراسة في القانون الفرنسي والمصري، 2000).

الفرع الثالث: الركن القانوني أو الشرعي

ويقصد به وجود نص قانوني يقضي باعتبار عملاً مجرماً انتخابية وليس فقط يقرر كونها جريمة بل وينص على فرض العقاب المناسب لها. ونصت على السلوكيات التي تعد مساساً مباشراً وانتهاكاً لحق المرأة السياسي في الترشيح والانتخاب في قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2020 المواد:-

(31 - سابعاً): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن (٢٥٠٠٠٠) مئتين وخمسين ألف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار كل من:

سابعاً: غير إرادة الناخب الأبي وكتب أسماً أو أشار إلى رمز غير الذي قصده الناخب أو عرقل أي ناخب لمنعه من ممارسة حقه الانتخابي.

المادة (32 - أولاً و رابعاً): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من:

أولاً: استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

رابعاً: نشر أو إذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو سمعته بقصد التأثير في آراء الناخبين في نتيجة الانتخاب.

المادة (35 - أولاً و ثالثاً): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (1000000) مليون دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار أو بكلتا العقوبتين كل من:

أولاً: تعمد الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم المنشورة في الأماكن المخصصة لها لحساب آخر أو جهة معينة بقصد الإضرار بهذا المرشح أو التأثير على سير العملية الانتخابية.

ثالثاً: الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها قانوناً لأي سبب كان سواء أكان بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك أو كل تصرف من هذا القبيل.

المادة (36): يعاقب على الشروع في جرائم الانتخاب المنصوص عليها في هذا القانون بعقوبة الجريمة التامة.

المادة (37): في حالة ثبوت مساهمة الكيان السياسي في ارتكاب أي جريمة من الجرائم الانتخابية المنصوص عليها في هذا القانون، يعاقب بغرامة مالية على ان لا يزيد مقدارها على (٢٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وعشرين مليون دينار.

المطلب الثاني: صور الجرائم الانتخابية الماسة بشكل مباشر بحقوق المرأة السياسية في الانتخابات

الفرع الأول: تغيير إرادة الناخبة وعرقلة ممارستها لحقوقها

نصت عليه المادة (31 - سابعاً): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن (٢٥٠٠٠٠) مئتين وخمسين ألف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار كل من:

سابعاً: غير إرادة الناخب الأبي وكتب أسماً أو أشار إلى رمز غير الذي قصده الناخب أو عرقل أي ناخب لمنعه من ممارسة حقه الانتخابي.

والمادة (32 - أولاً): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من: استعمل القوة أو التهديد لمنع ناخب من استعمال حقه ليحمله على التصويت على وجه معين أو على الامتناع عن التصويت.

المبدأ الأساسي في العملية الانتخابية هو حرية التصويت التي تتحقق في قيام الناخب بالادلاء بصوته بحرية دون أي ضغط أو تأثير خارجي عليه ويقصد بالضغط هو العامل الخارجي الذي يؤثر على الإرادة الفردية للناخب للتصويت بحرية. فكلما كانت إرادة الناخب حرة وغير متأثرة بأي إكراه مباشر أو غير مباشر، تحققت المصادقية والثقة في نتيجة الانتخاب. لذلك يجب ان يتم التصويت في ظروف تسودها الطمأنينة وخالية من الاكراه والتهديد. ويعد مرتكباً لجريمة انتخابية كل من يحاول ان يمارس الضغط والاكراه سواء المادي أو المعنوي على الناخبين من قبيل الزام الناخب على التصويت لصالح مرشح معين والا يتم فصله من الوظيفة التي يعمل بها أو تهديد صاحب العمل للجراء الذين يعملون لديه بتخفيض اجورهم أو الفصل إذا لم يمنحوا أصواتهم لمرشح معين أو تهديد الناخب بالحق الضرب به أو بأفراد عائلته أو ماله أو عرضه أو أي عمل آخر من شأنه القاء الرعب في نفس الناخب والاخلال بحريته في الادلاء بصوته.

وهناك تباين بشأن المرحلة الانتخابية التي ترتكب فيها هذه الجريمة ، فهناك من ينسبها إلى مرحلة التصويت أو يوم الاقتراع ، وهناك من يدرج هذه الجريمة ضمن جرائم الحملة الانتخابية لانه حتى وان كانت إرادة الناخب ينتج أثرها في يوم الاقتراع أو التصويت إلا ان العمل على التأثير في ارادته هو سابق على هذا الموعد. ومن وجهة نظرنا فإن الرأيين معا يحققان هذه الجريمة فعمليات التأثير في إرادة الناخب لا تقتصر على فترة الحملة فقط فهي تمتد أيضاً إلى المرحلة التي تليها وهي مرحلة التصويت أو الاقتراع وان كانت مرحلة الحملة أكثر خطورة وتأثيراً في إرادة الناخب (الدلوي، بلا).

وبالنسبة للنساء الناخبات فعادة يأتي هذا الضغط والقوة أو التهديد من رجل العائلة (الاب ، الاخ ، الزوج ، العم ،.....) لمنع المرأة من ان تمنح صوتها لمن تختاره هي ، أو انه يستغل عدم معرفتها القراءة والكتابة فيغيّر ما تمليه عليه بارادتها

ففيهما انه اشتر باختيار من تريد في حين انه لم يفعل ذلك. وقد تأتي صورة الضغط أو الاكراه أو التهديد بمنع الناخبات النساء من استخدام حقهن بالتصويت ومنعهن من ممارسة هذا الحق ومنعهن من الذهاب إلى مراكز الاقتراع. وهذه هي صورة استخدام القوة أو التهديد ضد الناخب. وفيها قد يتم اللجوء إلى التهديد أو استعمال العنف وقد يلجأ بعض المرشحين إلى تحريض مؤيديهم إلى افتعال المشاكل وضرب الناخبات من النساء أو تهديدهن أو رهابهن للتصويت لهن لاسيما ان كن مؤيدات لمرشحين أو مرشحات غيرهم.

الركن المادي لهذه الجريمة يتحقق بتحقيق عناصره الثلاث وهي: 1- سلوك مادي بحت يتجسد باستعمال القوة وآخر ذو مضمون نفسي يتجسد بالتهديد. والمقصود بفعل القوة هنا هو الاكراه المادي الذي يتحقق بكل وسيلة قسرية تقع على الشخص يكون من شأنها تعطيل حرية الاختيار أو تعمد المقاومة لديه تسهلاً لارتكاب الجريمة دون ان تشترط درجة معينة لهذه القوة فمسك يد المجني عليه لاختيار من يريده الجاني أو منعه من التصويت اصلاً يعد استعمالاً للقوة. وبالتالي فإن القوة المقصودة في نص المادة تعني سلب إرادة الناخبة والقضاء على حريتها في الاختيار بكامل ارادتها بحيث تدفعها هذه القوة التي لا حيلة لها في تجنبها أو مقاومتها أو التغلب عليها إلى التصويت على غير ارادتها أو اصلاً تمنعها من التصويت. أما فعل التهديد فيقصد به توعد الجاني المجني عليها بايقاع شر يصيبها أو يصيب شخص آخر قريب عليها، دون اعتبار للوسيلة المستخدمة سواء كان الشر بالاعتداء على النفس أو المال أو العرض بما له من اثر في ادخال الرعب في نفس المجني عليها (كالتهديد بالقتل أو الطلاق أو اخطف أو المساس بالسمعة أو). ان لم تصوت لمرشح معين أو إذا ذهبت اصلاً للتصويت. ويجب ان يكون هذا التهديد جدياً ومما يعدم حرية الاختيار أو الإرادة لدى المجني عليها بحيث لا يمكنها تجنبه إلا بالاذعان إلى رغبة الجاني الصادر عنه التهديد (عفيقي، بلا).

2- وان يكون هذا السلوك صادر من أي فاعل ضد مجني عليها تتوافر فيها صفة محددة هي صفة ((الناخبة)).

3- وان يكون الغرض أو الدافع من وراء هذا السلوك هو حمل المجني عليها التصويت على وجه معين أو منعها من التصويت.

أما الركن المعنوي لهذه الجريمة فيتجسد بالعمد، فاستخدام القوة أو التهديد ضد الناخبة لمنعها من الادلاء بصوتها أو حملها على الادلاء به خلاف ارادتها جريمة عمدية يتخذ ركنها المعنوي صورة القصد الجنائي العام اضافة إلى القصد الخاص. فطبقاً للقواعد العامة يجب ان يعلم الجاني انه يقوم بافعال أو يدلي بعبارات من شأنها ان تؤثر على نفسية الناخبة. ويتطلب هذا القصد أيضاً توافر الإرادة إذ يجب ان يكون الجاني مريد لما صدر عنه من الافعال والاقوال واراد بها ان تنعكس باثارها السلبية على نفسية الناخبة. فإذا جهل الجاني بصفة المجني عليها (أي انه لم يكن يعلم انها ناخبة ولها حق الانتخاب)، أو انه لم يكن قصده من سلوكه هذا منع الناخبة من التصويت، هنا ينتفي القصد الجنائي لتخلف الغاية الخاصة التي يتطلبها القانون والمتجسدة بمنع الناخبة من التصويت أو حملها على التصويت خلاف لارادتها (الكندري، بلا).

والعقوبة بالنسبة لشكل الجريمة المنصوص عليه في المادة (31 - سابعا) هي بالحبس مدة لا تقل عن (٦) ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن (٢٥٠٠٠٠) مئتين وخمسين ألف دينار ولا تزيد على (١٠٠٠٠٠٠) مليون دينار. أي ان القاضي لديه مساحة للحكم بالحبس من ستة اشهر إلى خمس سنوات كون المادة حددت الحد الأدنى لعقوبة الحبس ولم تحدد الحد الأعلى لذا وحسب المادة (88) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 فإن أقصى مدة للحبس هي خمس سنوات.

و بالحبس مدة لا تقل عن سنة بالنسبة لشكل الجريمة المنصوص عليه في المادة (32 - أولاً) أي ان القاضي لديه مساحة للحكم بالحبس من سنة إلى خمس سنوات كون المادة حددت الحد الأدنى لعقوبة الحبس ولم تحدد الحد الأعلى.

الفرع الثاني: تشويه سمعة المرشحات

نصت عليها المادة (32 - رابعا): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من: نشر أو إذاع بين الناخبين أخباراً غير صحيحة عن سلوك أحد المرشحين أو سمعته بقصد التأثير في آراء الناخبين في نتيجة الانتخاب.

فقانون الانتخابات يبيح الاقوال الصادقة عن سلوك المرشحين وعن اخلاقهم اثناء خوضهم المعركة الانتخابية فهذا يساعد الناخب ان يدلي بما يعرفه عن المرشح دون خوف من العقاب من ناحية ومن ناحية أخرى تشجيع للناخبين باعطاء معلومات صادقة عن المرشحين تساعد وتسهل التمييز بينهم من أجل اختيار الاصلح منهم بعد ان يعرف الناخبين سلوكياتهم واخلاقهم بشكل صادق. ولضمان عدم الخروج عن النظام العام والقيم والاداب العامة، ولضمان احترام الحياة الخاصة للمرشحين فإن المشرع يضع قيوداً على نشر الأخبار عن المرشحين وعلى إذاعتها بان تكون هذه

4 - وهي نفس المادة 32 - رابعا الواردة في قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 45 لسنة 2013

الأخبار صحيحة فالتشنيع والافتراء والكذب محظور قانونا ولا يجوز ان يكون وسيلة للدعاية الانتخابية والا تعرض مطلقا للعقاب (الدلوي، بلا).

وهذه الجريمة تعد نوع من أنواع العنف ضد المرأة في الانتخابات ، وعادة ما ينشط ويتسع مداها عبر الانترنت أكثر من اية وسيلة أخرى. ويكون عبر مجموعة واسعة من الخطابات المسيئة والمضايقة المهينة والعنيفة والاهانات الجنسية إلى التهديدات المباشرة بالأذى البدني التي تنتشر على شبكة الانترنت أو تكنولوجيا الهاتف المحمول ضمانا من الجاني لكثافة التداول. وهو عادة يأخذ أحد الاشكال الآتية:-

- 1- خطاب الكراهية: من حيث تشويه السمعة أو الاهانة أو آثارة الكراهية ضد مجموعة أو فئة من الاشخاص
- 2- التضليل: ويتجسد ببث المعلومات الخاطئة أو المضللة التي يتم انشاؤها أو نشرها بقصد التسبب في الضرر أو لفائدة الجاني.
- 3- استغلال المعلومات: والتي تكون معلومات صحيحة يتم مشاركتها بقصد التسبب في الضرر أو استفادة الجاني منها وغالبا ما يكون عن طريق بث هذه المعلومات إلى العامة.
- 4- معلومات خاطئة: والتي تكون معلومات غير صحيحة ومضللة يتم مشاركتها بقصد أو دون قصد التسبب في ضرر أو دون ادراك انها غير صحيحة في بعض الحالات ، وقد تؤدي الجهات الفاعلة إلى ادامة انتشار المعلومات المضللة عن طريق سعة مشاركة المحتوى بين شبكاتهم.

إن أحد مفاهيم العنف ضد المرأة في الانتخابات عبر الانترنت يعكس أربعة اشكال: الاذى الجسدي، الاذى الجنسي ، الاذى النفسي، الاذى الاجتماعي والاذى الاقتصادي (IFES، 2019). كما يمكن ان تعرقل مشاركة المرأة الانتخابية عن طريق الاكراه أو الحد من الممارسة الحرة للحقوق المدنية والسياسية أو تقييدها أو انهاؤها. وتشير النساء إلى تعرضهن أو خشية تعرضهن إلى التهديد بالهجمات العلنية الواسعة على الكرامة الشخصية كعامل يمنعها من الدخول في السياسة ، وغالبا ما يشكل العنف الانتخابي تهديدا نفسيا للمرشحة والناخبة (IFES، 2019).

وتتطلب صحة وسلامة العملية الانتخابية وما يرافقها من دعايات انتخابية وحملات انتخابية ضرورة الحكم بإدانة اللجوء إلى وسائل تشويه سمعة المرشحين من حيث اللجوء إلى التهديد والسب والقذف والتشهير وافشاء السر فهذا معاقب عليه سواء في فترة الانتخابات أم في الظروف العادية بالمواد (230 - 438) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969. ومن منطلق ضرورة كبح جماح السجلات السياسية عمدت التشريعات الانتخابية إلى حظر المساس بحرمته الحياة الخاصة للمرشحين كما ورد في المادة (32 - رابعا) اعلاه.

وحتى تتحقق هذه الجريمة لابد من تحقق ركنها أو شرطها المفترض وهو وجوب ارتكاب السلوك المحظور في فترة زمنية محددة وهي الفترة الممتدة منذ صدور قرار دعوة هيئة الناخبين للدلاء بأصواتهم في الاستحقاق الانتخابي وحتى وقت الانتخاب. مما يعني ان وقوع هذا السلوك خارج هذه المدة الزمنية سيكون خارج التجريم بموجب القانون الانتخابي وربما ينطبق عليه تجريم قانون العقوبات وفق المواد المشار إليها آنفا (زواوي، 2015 - 2016).

أما الركن المادي لهذه الجريمة فيتمثل في سلوك يعد من قبيل نشر أو إذاعة اقوال أو أخبار كاذبة عن سلوك أو اخلاق أو سمعة أحد المرشحات للانتخابات أو عن حياته الخاصة بهدف التأثير على اراء الناخبين والتأثير على العملية الانتخابية والتشكيك بها كما لو نشر الجاني أو إذاع اقوال كاذبة تتصل بأحدى المرشحات أو اخلاقها أو انها تدعو إلى آثارة النعرات الطائفية أو الدينية أو القومية أو انها تعارض قضية من قضايا الرأي العام أو ينسب لها كذبا انسحابها من الانتخابات أو تغيير انتماءها الحزبي وغير ذلك من الأخبار أو الاقوال التي يكون من شأنها التأثير في العملية الانتخابية ونزاهتها (الدلوي، بلا). ويشترط لتمام السلوك المادي المجرم ان تكون الأخبار أو الاقوال بقصد التأثير في نتائج الانتخاب لا تطابق الواقع سواء في مجموعها أو في اجزائها أو تفاصيلها ، ويكفي في هذا الصدد اثبات تعمد الجاني للكذب لإثبات قصد التأثير في نتيجة الانتخابات إذ لا يمكن تصور إفتراء الجاني للكذب دون قصد الوصول لهذه الغاية (زواوي، 2015 - 2016).

ومن وجهة نظرنا انه فيما يتعلق باستهداف النساء المرشحات بهذه الجريمة يعد الركن المادي متحققا حتى لو كانت الأخبار أو الاقوال صحيحة إذا كانت تمس الشرف والسمعة والاخلاق لما في ذلك من تأثيرات سلبية جدا على النساء في مجتمع كمجتمعنا الشرقية القبلية فمثل هذه الأخبار والاقوال قد تؤدي بحياة المرشحة أو تمس بسلامتها الجسدية بما ترتكبه عائلتها أو عشيرتها ضدها من سلوكيات ما يسمى بجرائم الشرف.

ويجب توافر العلانية بوصفها عنصر من عناصر الركن المادي للجريمة عن طريق استخدام أي وسيلة من وسائل العلانية المنصوص عليها في التشريعات النافذة. ويجب ان يكون محل النشر أو الاذاعة من أخبار واقوال منصب على واقعة معينة تتعلق بسلوك واخلاق أحد المرشحين 5، أما إذا انصب على واقعة عامة كبذاء الرأي في امر ما أو عمل ما

5 - قيام مفوضية الانتخابات العراقية باستبعاد المرشحة عن أئتلاف النصر الدكتور انتظار الشمري عن الانتخابات البرلمانية لسنة 2018؛ إثر تسريب وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام فيديو فاضح قبل إنه لها . وبحسب مراقبين للشأن السياسي العراقي، فإن هذا المقطع شكل "إساءة بالغة لكل النساء المتصديات للشأن العام، حيث يندرج في إطار خطاب شعبي منفلت، يزدي المرأة التي تنخرط في العمل العام".

دون المساس بحرمة الشخص مصد الخبر أو الحط من كرامته فإن ذلك يعد من قبيل النقد المباح الذي يخرج السلوك من دائرة التجريم ويعد من قبيل حرية التعبير عن الرأى (المادة 38 من الدستور العراقي). كما يشترط ان يرتكب الفعل خلال المدة الزمنية الواقعة ما بين صدور قرار دعوة الناخبين وحتى ما قبل إعلان انتهاء الاقتراع. فإذا ما ارتكب الفعل قبل أو بعد هذه المدة الزمنية فلا تتحقق جريمة المادة (32 - رابعا) من قانون انتخابات مجلس النواب رقم (9) لسنة 2020 وانما ممكن ان تتحقق جرائم النشر المقررة في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المتضمنة في المواد (81 - 84).

ويتحقق الركن المعنوي لهذه الجريمة بتوافر القصد الجنائي المتجسد باتجاه إرادة الجاني إلى اتيان الفعل المادي المكون للجريمة بكل عناصره التي وصفها القانون وان تتجه إرادة الجاني إلى نشر أو إذاعة الأقوال والأخبار الكاذبة هذه عن سلوك المرشح أو اخلاقه وهو عالم بان سلوكه هذا يعاقب عليه القانون (القصد العام) وان تتجه إرادة الجاني بهذا النشر للتأثير على نتيجة الانتخابات (القصد الخاص) والذي عبر عنه المشرع العراقي في هذه المادة (بقصد التأثير في آراء الناخبين في نتيجة الانتخاب) (الدلوي، بلا).

والعقوبة هي الحبس مدة لا تقل عن سنة، أي ان القاضي لديه حد ادنى للحكم وهو (سنة واحدة) واذ ان المادة لم تحدد السقف الاعلى للعقوبة فهذا يعني انها تصل إلى حد الحبس 5 سنوات (المادة 88 عقوبات عراقي). ومما يؤسف له ان هذه المادة لم تتضمن ظروف مشددة للعقوبة لمن يستهدف النساء المرشحات كون هذا الفعل في مجتمع ذو طبيعة عشائرية تسودها الاعراق والقاليد العشائرية المتشددة تجاه المرأة كالمجتمع العراقي يشكل خطورة أكبر من استهداف المرشح الرجل بالفعل ذاته. وكنا قد قدمنا مقترح إلى مجلس النواب اثناء قيامه بعملية تشريع القانون الحالي، قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم 9 لسنة 2020، بان يتضمن نص خاص بالنساء المرشحات وحمايتهن من التعديات والتسقيطات السياسية التي تستهدفهن وكان مقترحنا هو ((إضافة نص عقابي إلى الفصل الخاص بالجرائم الانتخابية في قانوني انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات يتعلق بتجريم ومعاقبة كل من يشهر بالنساء المرشحات أو يمس بسمعتهن واعتبارهن بأي وسيلة من الوسائل، وكل من يعتدي على صورهن الانتخابية بسلوكيات لا اخلاقية. وذلك من أجل فرض حماية لهن وتشجيعهن على خوض الانتخابات بشكل آمن))، الان هذا المقترح لم يتم الاخذ به تحت ذريعة ان النصوص الجزائية الموجودة في قانون انتخابات مجلس النواب وفي قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 تغطي هذا الفعل، إلا ان الواقع لتطبيق هذين القانون لا يشكل حماية حقيقة للنساء المرشحات من هذه الجريمة ومن اية جريمة انتخابية تستهدفهن.

الفرع الثالث: الاعتداء على صور المرشحات أو برامجهن الانتخابية أو وسائل الدعاية الانتخابية الخاصة بهن
نصت عليها المادة (35 - أولا و ثالثا): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (1000000) مليون دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠٠٠٠) خمسة ملايين دينار أو بكلتا العقوبتين كل من:
أولاً: تعمد الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم المنشورة في الأماكن المخصصة لها لحساب آخر أو جهة معينة بقصد الإضرار بهذا المرشح أو التأثير على سير العملية الانتخابية.
ثالثاً: الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية المسموح بها قانوناً لأي سبب كان سواء أكان بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك أو كل تصرف من هذا القبيل.

تجرم التشريعات الانتخابية افعال الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية للمرشحين من لافتات وملصقات وصور للمرشحين أو برامجهم الملصقة في الاماكن المخصصة لها قانوناً أي كان شكل هذا الاعتداء سواء بالازالة أم التمزيق أم الاتلاف (الدلوي، بلا).

والركن المادي لهذه الجريمة يتكون من عناصر ثلاث هي النشاط أو السلوك الاجرامي و النتيجة الاجرامية و علاقة السببية التي تربط ما بين السلوك الاجرامي والنتيجة المتحققة. وبموجب هذه المادة فقد تحددت صور الافعال أو السلوك أو النشاط الذي يقوم به الجاني وتتحقق به الجريمة والمتجسد حسب الفقرة أولاً بالاعتداء دون ان يحدد شكل هذا الاعتداء وبالتالي فإن هذا السلوك يتحقق بأي فعل يعطي معنى الاعتداء مهما كان شكل هذا الاعتداء على صور المرشحين أو برامجهم الانتخابية المنشورة. أما الفقرة ثالثاً من المادة فقد حددت شكل الاعتداء على وسائل الدعاية

منشور عبر الموقع , <https://www.albawaba.com/ar> وقضت محكمة اماراتية براءة المرشحة في الانتخابات التشريعية العراقية انتظار الشمري من "الفديو الاباحي" المنسوب إليها، كما أمرت المحكمة بسجن المتهم ثم ترحيله من دولة الامارات العربية مع دفع غرامة مالية الى صاحبة القضية. وتولى المختبر العربي للكشف الفني، المتخصص في مجال كشف التزوير، التحقيق في الفيديو طيلة الفترة الماضية وخلص الى ان النتائج اظهرت أن الفيديو "مفبرك"، وأشار الى ان المتهم اعتمد برامج في سحب صورة الشمري وتضمينها بالفيديو المنسوب. وقالت المحكمة إن المتهم يدعى احمد فؤاد حسين منير، واتهمته بحياسة فيلم مخل بالآداب والعمل على "خدش شرف" الشمري وسمعتها. منشور عبر الموقع <https://www.kurdistan24.net/ar/story/13362->

الانتخابية المسموح بها قانونا بالشطب أو التمزيق أو غير ذلك أو كل تصرف من هذا القبيل وهي بهذه العبارة أيضا جعلت من شكل الاعتداء هذا مفتوح لكل توصيف يدخل في باب الاعتداء أو يجسده.

وحسنا فعل المشرع العراقي بعدم حصر صور الاعتداء بصور معينة إذ ان تجارب الانتخابات السابقة اظهرت سلوكيات متعددة تحمل معنى الاعتداء على صور المرشحات تحديدا المنشورة في الاماكن المخصصة لها قانونا وسببت لهن مشاكل كثيرة دفعت بعضهن إلى الانسحاب من الانتخابات بضغط من عوائلهن أو أزواجهن 6.

ولا تتحقق جريمة الاعتداء على وسائل الدعاية الانتخابية إلا إذا تحققت النتيجة الاجرامية المتمثلة بتوصل الجاني بالفعل إلى شطب الوسيلة التي تمت بها الدعاية أو تمزيقها أو نزعها أو اتلافها أو أي شكل آخر من اشكال الاعتداء التي يقع بها السلوك المشكل للاعتداء 7. وحتى يتحقق الركن المادي لا بد أيضا من توافر علاقة السببية التي تربط النشاط أو السلوك الاجرامي بالنتيجة المتحققة. ويمكن ان يتوقف السلوك أو النشاط الاجرامي في هذه الجريمة عند حد الشروع وذلك عندما يبدأ الجاني بالفعل المادي المكون للجريمة دون تحقق نتيجهتها الاجرامية لاسباب خارجة عن ارادته. كأن يتم القاء القبض عليه قبل اتمام الفعل المكون للجريمة أو يقوم شخص آخر بمنعه من اتمامه.

أما الركن المعنوي لهذه الجريمة فهو يتخذ صورة القصد الجنائي القائم على العلم والإرادة إذ يجب ان ينصب علم الجاني على العناصر الأساسية اللازمة لقيام الجريمة من حيث علمه بموضوع الحق المعتمد عليه الذي ينصب عليه فعله وتتحقق فيه النتيجة الاجرامية. وفي بعض الجرائم يتطلب القانون أيضا اضافة إلى ذلك علم الجاني بالمكان والزمان الذين يرتكب الفعل فيهما. أي ان الجاني في هذه الجريمة يجب ان يعلم انه يقوم بشطب وسيلة أو أكثر من وسائل الدعاية الانتخابية أو تمزيقها أو نزعها أو اتلافها. كما يجب ان يتوافر لدى الجاني إرادة الفعل الاجرامي أي إرادة القيام بالسلوك الذي حظره القانون ، وهذه الإرادة عنصر لازم لبيان القصد الجنائي في هذه الجرائم مما يستوجب اتجاه إرادة الجاني إلى السلوك وإلى النتائج المترتبة عليه (حسني، 2006).

عقوبة هذه الجريمة الحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (1000000) مليون دينار ولا تزيد على (5000000) خمسة ملايين دينار أو بكلا العقوبتين. أي ان القاضي لديه سقف محدد بحد ادنى وحد اعلى لعقوبة الحبس ليحكم من خلالها وهي من شهر إلى سنة ، وقد يذهب إلى الغرامة بدل الحبس كون المشرع خيره ليحكم أما بالحبس أو الغرامة وحدد مقدار الغرامة بحدها الادنى وحدها الاعلى وهي من مليون دينار عراقي إلى خمسة ملايين دينار عراقي. وهناك خيار ثالث للقاضي بأن يحكم بكلا العقوبتين أي بالحبس وبالغرامة ، وهذا كله متوقف على مدى خطورة آثار هذه الجريمة وما ينتج عن سلوك الجاني وهذا رهن بالسلطة التقديرية للقاضي.

الخاتمة

النتائج

لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن لنسائه دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة، وإذا لم تأخذ استحقاقها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وفي مؤسسات صنع القرار، فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية. إلا ان جميع الدلائل تشير إلى ان حقوق المرأة السياسية في المجتمعات العربية ضائعة وان هناك شبه استحالة لوصولها إلى مواقع القرار السياسي المؤثرة كما ان المؤشرات جميعا تدل على ان وصولها إلى البرلمان أو المجالس المحلية أو الوظائف العليا شبه نادر. كذلك الامر في العراق ، كان للمرأة دور خجول جدا في عالم السياسية ومراكز صنع القرار. ولم يظهر بشكل واضح إلا بعد 2003 بعد فرض نظام التمثيل السياسي النسبي (الكوتا) بنسبة لا تقل عن 25% الذي بدأ أول اقرار له في قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، وسبقه في ذلك تمثيلها بثلاث نساء من مجموع 25 عضو في مجلس الحكم بعد عام 2003 والذي يجسد حكومة العراق المؤقتة من 13 / تموز / 2003 إلى 1/حزيران / 2004 وكان عملها تحت اشراف سلطة الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. وأيضا تم تأكيد اقرار الكوتا بنسبة لا تقل عن الربع في الدستور الدائم. فضلا عن التمثيل في السلطة التنفيذية بستة وزيرات في حكومة 2004.

6 - تناقلت وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي سلوكيات اعتداء على صور المرشحات بشكل يخل بالحياء من ناحية تقبيل صور المرشحات أو التصوير مع صورهن بشكل مخل بالحياء وما الى ذلك من سلوكيات الاعتداء التي سببت مشاكل عائلية واجتماعية للمرشحات .

7 - وردت شكاوى مقدمة من القائمة العراقية الوطنية بالرقم (258) تضمنت قيام مجموعة من افراد الشرطة في محافظة بغداد بتمزيق البوسترات الدعاية المختصة بمرشحي هذه القائمة وبعد عرض التحقيق على مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاطلاع على القرص المدمج المرفق بالشكاوى قرر المجلس احالة صورة من الشكاوى وصورة من القرص المدمج المرفق بها الى وزارة الداخلية بغية اتخاذ الاجراءات القانونية ضد المنتسبين الذين قاموا بهذا السلوك . د.ناجي محمد علي الدلوي ، المصدر السابق ، ص 125 وما بعدها

إلا ان هذا الظهور السياسي بدأ بالتراجع والانحسار وان كان بقي محافظ على نسبة الربع في مجلس النواب إلا انه تراجع كثيرا في السلطة التنفيذية بحكوماتها المتعاقبة. وهذا يعود إلى ما يسود المجتمع العراقي من مفاهيم قبلية عشائرية تجاه المرأة ودورها السياسي. فضلا عن الأوضاع الاستثنائية التي مر بها العراق الذي واجه أعظم التحديات وما رافقه من الحروب الثلاث والحصار الاقتصادي فإن هذا كله له تأثير من خلال ما خلفته الحروب من تدهور اقتصادي وتخلف فهذا يؤثر على مشاركة المجتمع وكذلك الواقع الاجتماعي العراقي العشائري والقبلي.

فضلا عن المناخ الانتخابي في العراق يؤثر سلبا على مشاركة المرأة السياسية إذ تسيطر البات استخدام العنف والفساد والسلاح والمال السياسي عمليات التسقيط السياسي وتشويه السمعة وتحديد النساء اللواتي تتم محاربتهم وتسقيطهن اخلاقيا على المناخ السياسي مما أدى إلى احجام النساء عن المشاركة.

كذلك فإن لضعف وهشاشة الدعم الحزبي للمرأة يقف حائلا دون تشجيعها على المشاركة ، فهذه الاحزاب لا تقدر أهمية دور المرأة وامكانياتها في الحياة السياسية والعمل السياسي وانما ، كحال المجتمع ، تسود افكارهم النظرة النمطية والمفهوم النمطي عن المرأة وانها لا تصلح سوى لأعمال الخدمة.

الافتقار إلى اطار تشريعي عادل ومحقق للمساواة بين المرأة والرجل ويمنع التمييز السليبي تجاهها. إذ لا تزال تشريعاتنا النافذة تشكل عنفا وتمييزا خطيرا تجاه المرأة ولا تحقق مبدأ المساواة والعدالة في الخطاب التشريعي مما يرسخ النظرة الدونية تجاه المرأة.

كذلك للعوامل الاقتصادية والتحول الاقتصادي في المجتمع تأثير خطير على المشاركة السياسية للمرأة ، فالمرأة في مجتمعاتنا لا تتمتع باستقلالية اقتصادية حقيقية ، لذا فإن الفقر والانشغال بمطالب الحياة اليومية يمثلان أهم العوائق الاقتصادية التي تحول دون مشاركة المرأة السياسية.

ويبقى للعوامل الاجتماعية كالاعراف والثقافات السائدة وارتفاع نسبة الامية بين النساء وغياب القوانين المنصفة وغياب الوعي لدى النساء أنفسهن ، من اخطر التحديات التي تقف حائلا دون تمتع المرأة بحقوقها السياسية بشكل متساوي مع الرجل.

فضلا عن ان معظم المجتمعات العربية ترى في التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة ترفا ويعتبر مضیعة للوقت خاصة في ظل مجتمعات تسيطر عليها النظرة الأبوية والموروث الاجتماعي الثقافي المتسلط في هذه المجتمعات. فالتمكن السياسي الموجود في الدول العربية حاليا خاصة في الجانب السياسي هو تمثيل شكلي فقط ولا يقوم على أساس الكفاءات فمعظم النساء اللواتي يعملن في هذا الجانب هن معيّنات من قبل النظام الحاكم، أو بالأساس هن منخرطات في الاحزاب الحاكمة وبالتالي لا وجود للتمثيل الحقيقي للنساء انظمتنا وانما هو تواجد شكلي فقط.

وما يزال هناك وجود لعلاقة متشابكة بين مشاركة المرأة في الحياة السياسية وترسيخ فكرة الديمقراطية التشاركية والديمقراطية بصفة عامة وأيضا فكرة التنمية والتنمية السياسية خاصة.

وللنساء الحق في التمتع بالحماية الجنائية والحصانة مما يلحقهن من انتهاكات تحد من مشاركتهن السياسية، فهذه الحماية يجب ان تسعى إلى إحترام حقوقهن السياسية بوسائل الحماية التي تحد من هذه الانتهاكات عن طريق التجريم و الجزاء الجنائي والحض على التجريم والعقاب الجزائي والتمتع بالحقوق الاقتصادية و لإجتماعية والثقافية فهي درع واقى حقيقي.

لا يمكن أن تتحقق الانتخابات الحرة والنزيهة في غياب نصوص جزائية كافية أو فعالة، تعمل على حماية المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات من كل فعل أو سلوك يؤدي إلى الاضرار بالعملية الانتخابية، وينتهك المبادئ التي تقوم عليها من النزاهة والحياد والشفافية والحرية والمساواة بين المترشحين..... وغيرها. وهناك قصور تشريعي في منظومة النصوص الجزائية الانتخابية التي يفترض ان تقرر حماية جزائية لمشاركة المرأة السياسية في الانتخابات، فهناك ضعف في علاج الانتهاكات التي تحد من هذه الانتهاكات وأيضا هناك سكوت من المشرع عن تجريم العديد من الأفعال والسلوكات التي تشكل اعتداءا جسيما على حرية ومشاركة النساء في العملية الانتخابية وحسن سيرها، كما أن هناك حاجة إلى تعديل النصوص الموجودة في قانون انتخابات مجلس النواب النافذ رقم 9 لسنة 2020 ليستجيب ويستوعب الأشكال الجديدة للإجرام الانتخابي الجديد تجاه النساء، لاسيما باستعمال الجناة للوسائل التكنولوجية والاتصالات الحديثة من خلال ولوج عالم الاجرام الانتخابي الالكتروني السريع والخطير، الذي قد يضر بالعملية الانتخابية ربما أكثر من الوسائل الجرمية التقليدية أو الكلاسيكية. كما انه من الأسباب الرئيسية لعدم فعالية قواعد الحماية الجزائية للانتخابات هو أن غالبية الجرائم الانتخابية تعد من قبيل الجنيح أو المخالفات والعقوبات المقررة لها لا تتناسب مع جسامة وخطورة هذه الجرائم والأضرار التي تلحقها بالنساء الناخبات أو المرشحات ومن ثم بمصير الشعوب والدول عند انتهاك الحقوق السياسية للمواطنين. كما ان المشرع الجزائي الانتخابي لم ينص على بعض الظروف المشددة كظرف العود وتعدد الجرائم، وجسامة النتيجة لتشديد العقوبات المقررة للجرائم الانتخابية، مما يشجع على ارتكابها ما دامت لا تعد ظروفًا مشددة.

ومن المهم معرفة العلاقة التبادلية بين المشاركة السياسية للمرأة وما بين التنمية ، فكما كانت مشاركة المرأة السياسية أكبر كلما اسهم ذلك في تنميتها وتنمية المجتمع بشكل عام. لكون هذه المشاركة تتيح القدرة على اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية الانسب لتحقيق تنمية الذات وتنمية المجتمع. فضلا عن ان قدرة المرأة على اتخاذ القرار السليم عن طريق فاعلية مشاركتها السياسية مرهونة بمستوى التنمية الذي تصل إليه من حيث ثقافتها ووعيتها وادراكها.

التوصيات

- 1- وجوب تبني النظام السياسي في العراق لسياسة واضحة المعالم تجاه دمج قضايا النوع الاجتماعي في المجالات كافة يتولد عنها خطط وبرامج وتشريعات داعمة لقضايا المرأة وتحديد حقوقها السياسية مع تخصيص موازنات مناسبة لتنفيذ هذه السياسة بخططها والنهوض بواقع المرأة.
- 2- تهيئة المناخ الانتخابي للنساء عن طريق تحديد طرق واضحة ومحددة للحصول على التمويل كتخصيص اموال من موازنة الدولة لدعم النساء المرشحات تحديدا لتشجيع النساء على خوض الانتخابات والتصدي للتحدي الاقتصادي وللمال السياسي ، كذلك تشجيع التبرعات غير المشروطة لدعم النساء المرشحات ولضمان عدالة التوزيع يخصص صندوق لهذا الغرض.
- 3- التأكيد على عدم امكانية ان تتحقق انتخابات حرة ونزيهة في غياب نصوص جزائية كافية وفعالة تعمل على حماية الانتخابات والعملية السياسية بأكملها من كل فعل أو سلوك يؤدي إلى الاضرار بالعملية الانتخابية وينتهك المبادئ التي يفترض ان تقوم عليها من حيث النزاهة والحياد والشفافية والحرية والمساواة بين المرشحين ، فالحماية الدستورية والادارية للعملية الانتخابية تحتاج إلى دعمها بالحماية الجنائية المتمثلة بنصوص تجريم الافعال والسلوكيات التي تمثل اعتداء على سلامة الانتخابات وتؤثر سلبا على مصداقيتها وصحة نتائجها وتحديد فيما يتعلق بالنساء في ممارستهن لحقوقهن الانتخابية ، لذا لابد من سن نصوص جزائية بعقوبات رادعة لكل من يتعرض لسمعة النساء المرشحات وان يكون هذا الفعل بمصاف الجنايات الخطيرة فضلا عن الحكم بتعويضات مالية كبيرة تفرض على مرتكبي هذه الجرائم واذا كان أحد الاحزاب أو الجهات السياسية هي من تقف وراء هذه الجرائم فيتم منعها من الترشح. وتوسيع دائرة تجريم الشروع والعقاب عليه في الجرائم الانتخابية وتوسيع دائرة تجريم الاشتراك في ارتكاب الجرائم الانتخابية والعقاب عليها وضرورة الاخذ بفكرة المسؤولية عن فعل الغير في الجرائم الانتخابية وتجريم الافعال والسلوكيات غير العمدية التي تضر بالعملية الانتخابية وبالمشاركة الانتخابية للنساء وعدم الاقتصار على السلوكيات العمدية فقط حتى لا يفلت الجناة ويضمن فاعلية أكثر لأحكام الحماية الجنائية. مع ضرورة توسيع دائرة العقوبات التكميلية كالحرمان من حق الانتخاب والترشح لمن يثبت عليه ارتكاب هذه الجرائم.
- 4- تغيير الثقافات السائدة والتي هي بالضد من تقدم النساء وتقف كتحدي خطير لمتعهن بحقوقهن السياسية. ويكون منطلقنا في تحقيق ذلك من المادة (45 – ثانيا) من الدستور العراقي التي تنص على ((تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية، وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة، بما يساهم في تطوير المجتمع، وتمنع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان)). كما ان العمل على هذا المحور يتطلب ان نبداً بالمرأة نفسها ومن ثم الاسرة وهو ما ينتج من خلاله تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.
- 5- تشريع قوانين منصفة تعزز من مكانة المرأة وتحترم حقوقها الإنسانية وكرامتها والحرص على اشراك النساء في مناقشتها عبر تشكيل لجان مهنية متخصصة لضمان مراعاة هذه القوانين لأوضاع النساء وطموحاتهن.
- 6- لتعزيز الحماية الجنائية لابد من فرض المشرع نصوص تجرم وتعاقب وسائل الاعلام التي لا تلتزم بالحياد خلال مدة الانتخابات والدعاية الانتخابية أو تسهم بنشر جريمة التشهير بالمرشحات وتسقيطهن سياسيا. كذلك تجريم مختلف السلوكيات المؤثرة سلبا على مشاركة النساء في الانتخابات والتي ترتكب بواسطة الوسائل الالكترونية الحديثة واعتباره ظرفا مشددا لما له من اثر كبير يفوق بكثير في خطورته وجسامته الوسائل التقليدية أو الكلاسيكية.

قائمة المصادر

بلا تاريخ

- IFES، ت. م. (2019). العنف ضد المرأة في الانتخابات عبر الانترنت ، اداة تحليل وسائل التواصل الاجتماعي. بلا.
- الفكري، ا. ا. (n.d.). الجرائم الانتخابية وأحكامها في التشريع العراقي. Retrieved from <https://www.dorar.net/threads/134948-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A%D>

8%A9-%D9%88%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%87%D8%A7-
%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9-
%D

- الكندري، د. ع. (بلا). أحكام الجرائم الانتخابية: دراسة في ضوء أحكام العقاب الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1962 وتعديلاته بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي وفي القانونين المصري والفرنسي. بلا: كتاب منشور على الموقع <http://procne-thessaloniki.tubabaz.xyz/author>.
- أمين مصطفى محمد. (2000). الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي ، دراسة في القانون الفرنسي والمصري. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- أمين مصطفى محمد. (2000). الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي ، دراسة في القانون الفرنسي والمصري. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- جري، م. ع. (2019، بلا بلا). الجرائم الانتخابية وعقوباتها في التشريعات العراقية. مجلة اوروك للعلوم الإنسانية ، جامعة المثنى كلية التربية للعلوم الإنسانية، 2041. p.
- خانم زهدي. (بلا تاريخ). محطات من تاريخ الحركة النسائية في العراق ودور رابطة المرأة العراقية. تم الاسترداد من <https://ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=14068>:
<https://ahewar.org/rate/bindex.asp?yid=14068>
- خديجة حباشنة. (بلا تاريخ). الكوتا كآلية تدخّل إيجابي لصالح المرأة. تم الاسترداد من www.panoramacenter.org:
www.panoramacenter.org
- دايمان ببيرس. (بلا تاريخ). المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي .
http://www.parliament.gov.sy/SD08/msf/1432529550_.pdf.
- دمحمود نجيب حسني. (2006). النظرية العامة للقصد الجنائي. بلا: دار النهضة العربية. تم الاسترداد من <https://egypls.com>
- دمصطفى محمود عفيفي. (بلا بلا، بلا). المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية للناخبين والمرشحين ورجال الادارة. تم الاسترداد من <http://mutanahas.xyz/download>: <http://mutanahas.xyz/download>
- د. ناجي علي محمد الدلوي. (بلا). الحماية الجنائية للعملية الانتخابية. بلا: المركز العربي للنشر والتوزيع ، ثقافة بلا حدود.
- د. نوفل علي عبد الله الصفو. (26 6، 2020). الحماية الجنائية للحقوق والحريات. تم الاسترداد من منصة أريد :
<https://portal.arid.my/ar-LY/Posts/Details/12e773a6-0058-4519-9318-257f7e6d77df>
- سميحة ناصر خليف. (7 اغسطس، 2019). تعريف السياسة لغة واصطلاحا .
https://mawdoo3.io/article/118738_%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9_%D9%84%D8%BA%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D9%8B
- طيفور زواوي. (بلا بلا، 2015 - 2016). المسؤولية الجنائية عن الجرائم الانتخابية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الجنائية ، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس كلية الحقوق والعلوم السياسية، 39. جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، بلا، الجزائر: جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- عبد الحكيم ذنون يونس الغزال. (2016). الحماية الجنائية للحريات الفردية. العراق: منشور على الموقع <https://almerja.net/reading.php?i=1&ida=1296&id=973&idm=36547>.
- عبد علي الغسرة. (20 اكتوبر 2012). أهمية المشاركة السياسية للمرأة. صحيفة الوطن البحرينية، <https://alwatannews.net/article/596982>.
- عثمان محمد الدليمي. (بلا). مواقع التواصل الاجتماعي: نظرة عن قرب. العراق: دار غيداء للنشر والتوزيع ومنشور على الموقع <http://books.google.iq/books>
- علي صالح رشيد الوهبي. (2001). الحماية الجنائية للحياة الخاصة للإنسان في الشريعة الاسلامية والقوانين الوضعية. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير ، اكااديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. العربية السعودية.
- علي، د. م.، & كاظم، ن. ع. (السنة السادسة، بلا بلا). ماهية الحماية الجنائية للعتبات المقدسة. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية العدد الأول السنة السادسة، 81. p وما بعدها.

فاطمة قفاف. (2019 - 2020). تعزيز الحماية الجنائية للمرأة في قانون العقوبات الجزائري. اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في الحقوق تخصص: النظام الجنائي والسياسة الجنائية المعاصرة ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.

في يوم المرأة العالمي... المرأة إلى أين ؟ (بلا تاريخ). تم الاسترداد من www.balagh.com/malafat

لطيفة غطاس. (بلا بلا، 2013 - 2014). الحماية الجنائية لحقوق الإنسان. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي في الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 14 وما بعدها. الجزائر، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح بورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق.

لقاء ياسين حسن. (بلا تاريخ). المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003. تم الاسترداد من <https://democraticac.de/p=37298> : <https://democraticac.de/p=37298>

مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. (بلا). القاموس المحيط ج 4 (المجلد ج 4). بيروت: دار الجيل.

محمد افندي اوغلو. (بلا تاريخ). تاريخ المشاركة السياسية للمرأة العراقية والواقع الحالي. تم الاسترداد من <https://www.noonpost.com/content/23272> : <https://www.noonpost.com/content/23272>

محمد الحصان. (بلا تاريخ). مفهوم الحماية. تم الاسترداد من <https://sotor.com> : <https://sotor.com>

محمد عادل عثمان. (21 أغسطس، 2016). تأصيل مفهوم المشاركة السياسية. موقع المركز الديمقراطي العربي <https://democraticac.de/?p=36026>.

مروة ابو العلا. (16 نوفمبر، 2018). أنواع الحماية الجنائية في أحكام قانون العقوبات. تم الاسترداد من بحث منشور على الموقع : <https://www.mohamah.net/law/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%AD%D9%83%D8%A7%D9%85-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86/>

مشاركة المرأة العربية في العمل السياسي: تحديات واقتراحات. (2013). تم الاسترداد من الأمم المتحدة ، نيويورك <https://www.unescwa.org/node/15325> : <https://www.unescwa.org/node/15325>

معجم المعاني. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9/> : <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9/>

مفاهيم المشاركة السياسية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من موقع التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني <https://www.rdfwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

<https://www.rdfwomen.org/%D9%85%D9%81%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

هدى الخطيب الشلق. (17 ابريل 2017). أهمية دور المرأة في صنع القرار. <https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-القرار> : <https://lb.boell.org/ar/2017/04/27/hmy-القرار>

هدى محمد مثنى. (2019). المشاركة السياسية للمرأة العراقية. تأليف هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية (صفحة 101 وما بعدها). العراق: دار الخليج للنشر والتوزيع.

وسام كاظم زغير. (2019). حماية امن الطفل النفسي في ظل التشريع الجنائي. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع (صفحة 283). مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويكيبيديا. (n.d.). مشاركة سياسية. Retrieved from https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

هدى محمد مثنى. (2019). المشاركة السياسية للمرأة العراقية. تأليف هدى محمد مثنى، المشاركة السياسية للمرأة العراقية (صفحة 101 وما بعدها). العراق: دار الخليج للنشر والتوزيع.

وسام كاظم زغير. (2019). حماية امن الطفل النفسي في ظل التشريع الجنائي. العدد الخاص بالمؤتمر العلمي السابع (صفحة 283). مجلة الاستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويكيبيديا. (n.d.). مشاركة سياسية. Retrieved from https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9

يوسف وهاي. (بلا تاريخ). الجرائم الانتخابية في التشريع المغربي. تم الاسترداد من
<https://www.gilgamish.org/2008/11/20/14027.html>:
<https://www.gilgamish.org/2008/11/20/14027.html>